دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أثر تطبيق مبادئ حوكمة بازل على مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية : دراسة تطبيقية على البنوك السعودية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	أبو الفضل، عبدالعال مصطفى
المجلد/العدد:	مج19, ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	اكتوبر
الصفحات:	56 - 106
رقم MD:	969962
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الحوكمة المؤسسية، حوكمة بازل، التحفظ المحاسبى، التقارير المالية، المؤسسات المصرفية، السعودية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/969962

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أثر تطبيق مبادئ حوكمة بازل على مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية
دراسة تطبيقية على البنوك السعودية

الدكتور
عبد العال مصطفى أبو الفضل
مدرس المحاسبة بالمعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية

أثرتطبيق مبادئ حوكمة[1] بازل علي مستوي التحفظ المحاسبي فى التقارير المالية:

دراسة تطبيقية علي البنوك السعودية

د. عبدالعال مصطفى ابو الفضل

a.aboelfadl@yahoo.com

ملخص البحث Abstract:

يهدف البحث الى معرفة مدى تطبيق مباديء حوكمة بازل في البنوك السعودية. وقياس علاقة الإرتباط بين مبادئ حوكمة بازل ومستويات التحفظ المحاسبي. وهل هناك تأثير لتطبيق مبادئ حوكمة بازل على مستوى التحفظ المحاسبى . والأهمية النسبية لمبادئ الحوكمة على ممارسات التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية في البنوك السعودية السعودية ، واختبر الباحث مدى تطبيق مباديء حوكمة بازل الثمانية من خلال تصميم استبيان لجمع البيانات من عينة من البنوك السعودية وتحليل استجابات أفراد العينة في هذه البنوك، ومعرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة فيها، وهل هناك علاقة إرتباط بين مبادئ حوكمة بازل ومستويات التحفظ المحاسبي وتأثير تطبيق مباديء حوكمة بازل على مستوى التحفظ المحاسبى . وأهميتها النسبية على ممارسات التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية في البنوك السعودية. وتبين من نتائج البحث ان البنوك السعودية تلتزم بتطبيق مبادئ حوكمة بازل ، وأن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية لمبادئ حوكمة بازل و مستوى التحفظ المحاسبي ، ومن ثم هناك تأثير لتطبيق مبادئ حوكمة بازل على مستوى التحفظ المحاسبي. وأخيراً تم تحديد الأهمية النسبية لمبادئ حوكمة بازل على ممارسات التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية. وأن البنوك السعودية في ظل تبنيها لمبادئ حوكمة بازل أظهرت درجات أعلى في التحفظ المحاسبي. وانتهى البحث لمجموعة من التوصيات منها ضرورة تفعيل مباديء حوكمة بازل لتأثيرها الفعال على زيادة مستويات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وإنعكاس ذلك على مواجهة الأزمات المالية بصفة عامة وعلى الأزمات المالية في البنوك بصفة خاصة والحد من قدرة إدارة البنك على إدارة الأرباح.

كلمات مفتاحية Key Words : التحفظ المحاسبي Accounting Conservatism – حوكمة الشركات Corporate Governance - حوكمة المؤسسات المصرفية Governance for Banking Organization - معايير لجنة بازل للرقابة على المصارف Basel Committee – مقياس التحفظ المحاسبي (Beaver & Ryan) .

---

[1] يستخدم الباحث مصطلح مباديء أو أبعاد الحوكمة بمعنى واحد .

١- مقدمة:

بدراسة التطور التاريخى لحوكمة الشركات نجد أن تقرير لجنة (Cadbury, 1992) والذى أعده مجلس التقرير المالى Financial Reporting Council لبورصة لندن للأوراق المالية يعد أول مرحلة هامة من مراحل تاريخ حوكمة الشركات حيث إعتمد هذا التقرير على ثلاثة جوانب لتعزيز سلامة تنظيمات الأعمال ألا وهى تحسين المعلومات المالية والتدخل التنظيمى الذاتى وإستقلال مراقب الحسابات ، كما يعد تقرير لجنة Commission(COSO,1992) Committee of Sponsorrting of the Treadway بعنوان الرقابة الداخلية: إطار متكامل للمرحلة الثانية من تطور حوكمة الشركات وذ لك من خلال التاكيد على القواعد الإرشادية العامة وأفضل الممارسات لنظام الرقابة الداخلية لتوفير تاكيد معقول يحقق كفاءة وفعالية العمليات والثقة فى التقارير المالية .

وجاء تقرير (Turnbull ,1999) ليمثل المرحلة الثالثة من تطور حوكمة الشركات والذى يقوم على توفير إرشادات عامة لمجالس إدارات تنظيمات الأعمال عن مخاطر كلا من الإدارة ونظم الرقابة الداخلية مؤكدا على المخاطر المالية والتشغيلية والتقنية والبيئية .وفي ذات العام أصدرت منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية المبادئ غير الإلزامية لحوكمة الشركات والتى تم تعديلها عام ٢٠٠٤ Organization of Economic Cooperation &Development (OECD, 1999 , 2004) والتى تعد مرجعا عمليا يتم إستخدامه فى قياس الممارسات الجيدة فى مجال حوكمة الشركات .

ومن ناحية أخرى تزايد الإهتمام بالتحفظ المحاسبى Accounting Conservatism فى الفترة الاخيرة وذ لك بهدف توضيح وبيان مبررات ممارسات التحفظ المحاسبى واختبار دوافعه وأثاره على القوائم المالية وعلى قرارات مستخدمى هذه القوائم باعتبار أن ممارسة التحفظ المحاسبي مسئولية الادارة لكونها المسئولة عن سلامة اختيار السياسات المحاسبية. ولقد حاز التحفظ المحاسبى (سياسة الحيطة والحذر) على اهتمام كبيرمن الجهات المعنية بالمحاسبة فنجد مجلس معايير المحاسبة الدولية The International Accounting Standards Board (IASB) على سبيل المثال قد جاء فى المعيار الأول الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية بالزام الشركات باتباع سياسات متحفظة فى الإفصاح عن عناصر القوائم المالية، وأن الشركات المساهمة التي تلتزم بتطبيق قواعد و آليات الحوكمة تعد أقل ممارسة لادارة الأرباح من تلك الشركات التي لا تلتزم بتطبيق تلك القواعد والآليات، وهذا يوضح علاقة الحوكمة بالتحفظ المحاسبي .

٢- الإطار العام للبحث :

٢-١ مشكلة البحث :

تقوم إدارة الشركة من خلال ما يعرف بممارسات إدارة الربح Earning Management بتطبيق سياسات وإجراءات غير متحفظة عند إعداد التقارير المالية مما يؤدى الى إظهار

نتائج الأعمال الخاصة بهذه الشركات بصورة مشوهة لتحقيق مصالحها الذاتية وأهدافها على حساب مصالح أصحاب المصلحة ومن ثم يتخذون قراراتهم الإستثمارية بالإعتماد على معلومات محاسبية خاطئة. وحيث أن حوكمة تقوم على مراقبة أداء الإدارة للمهام المنوطة بها من قبل الأطراف المختلفة ذات العلاقة من خلال تطبيق مجموعة من الآليات والقواعد لتحقيق التوازن والحد من التعارض بين أصحاب المصالح وتأثيرها المتوقع في التفعيل الجيد للتحفظ المحاسبي من خلال بعدين هما : الإلتزام Conformance والأخر هو الأداء Performance.

ومما سبق تتبلور مشكلة البحث فى محاولة الإجابة على التساؤلات التالية :
هل يوجد تاثير لتطبيق مباديء حوكمة بازل على مستويات التحفظ المحاسبى بالتقارير المالية بقطاع البنوك في بيئة الأعمال السعودية.

وللإجابة على السؤال البحثى السابق سيحاول الباحث الاجابة على الأسئلة الفرعية الاتية:
١- ما هو الاطار المفاهيمي لكل من الحوكمة والتحفظ؟
٢- ما أهمية الالتزام بالتحفظ المحاسبي؟
٣- هل تطبق البنوك السعودية مباديء حوكمة بازل ؟
٤- هل هناك علاقة إرتباط بين مباديء حوكمة بازل ومستويات تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية؟
٥- ما هي الأهمية النسبية لمبادئ حوكمة بازل على ممارسات التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية في البنوك السعودية؟

٢-٢ أهمية البحث :

تنقسم اهمية البحث الى :

الأهمية العلمية :

يعتبر موضوعي الحوكمة والتحفظ المحاسبي من الموضوعات المثارة في مجال البحث العلمي على المستوى المحلي والدولي. ومن ذلك دراسة آليات حوكمة الشركات ودورها فى تحقيق التوازن بين مصالح الاطراف المختلفة من ذوي العلاقة بالمنشأة ودراسة تأثيرها على مستويات التحفظ المحاسبى .

الأهمية العملية :

تنبع الأهمية العملية فى التعرف على اثرتطبيق مباديء حوكمة بازل على مستوى التحفظ فى القوائم المالية في البنوك السعودية مما يساعدها على الحد من التلاعب في التقارير المالية وتجنيب المستثمرين العديد من المخاطر المالية. وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية المستمدة من التقارير المالية، وعلي الرغم من أن العديد من الدراسات إهتمت بالتحفظ المحاسبي وكذلك الحوكمة كل علي حده إلا ان القليل منها اهتم بدراسة العلاقة المباشرة بين التحفظ والحوكمة مما يجعل هذا الموضوع جدير بمزيد من البحث والدراسة.

٢-٣ أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلي معرفة مدى تطبيق البنوك السعودية لمباديء حوكمة بازل و دراسة واختبار العلاقة بين مباديء حوكمة بازل و مستويات تطبيق التحفظ المحاسبي التى تتبناها

الإدارة فى إعداد التقارير المالية وكذلك تحديد اهم المبادئ التي يمكن أن تؤثر علي هذه العلاقة بالبنوك في بيئة الأعمال السعودية من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية المتمثلة فى الأتى:

١- التعرف على مبادئ حوكمة الشركات والبنوك والمطبقة فى بيئة الأعمال السعودية.
٢- إبراز أهمية التحفظ المحاسبى .
٣- دراسة مدى تطبيق البنوك السعودية لمباديء الحوكمة.
٤- دراسة مدى الإرتباط بين مباديء حوكمة بازل و مستوى تطبيق التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية بالبنوك السعودية.
٥- معرفة الأهمية النسبية لمبادئ حوكمة بازل على ممارسات التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية بالبنوك في بيئة الأعمال السعودية .

٢-٤ منهج البحث :

لتحقيق أهداف البحث استخدم الباحث المنهج الإستنباطى في دراسة وتحليل البحوث المحاسبية المتعلقة بموضوع البحث للإجابة على أسئلة البحث، والمنهج الإستقرائى فى إستقراء واقع البنوك السعودية لمعرفة مدى تطبيق مباديء الحوكمة وأهميتها النسبية ومدى تأثير تطبيقها على مستوى التحفظ المحاسبى في التقارير المالية واختبار الفروض التى يقوم عليها هذا البحث ، وتحديد مدى قبولها من عدمه من خلال طرح قائمة استقصاء على عينة الدراسة ، وتجميع الإجابات على العبارات الواردة بها ، والتى تشكل فى مجموعها الفروض التى يقوم عليها البحث وذلك بطريقة تجعلها صالحة للاختبار الاحصائى.

٢-٥ فروض البحث :

بالإعتماد على مشكلة البحث والاتساق مع أهدافه يمكن صياغة فروض البحث فيما يلى:

الفرض الأول : لا تلتزم البنوك السعودية بتطبيق مبادئ حوكمة بازل .

الفرض الثاني: توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية لمبادئ حوكمة بازل و مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي .

٢-٦ خطة البحث :

للإجابة على أسئلة البحث وتحقيقاً لأهداف البحث ووفاءً لمتطلبات البحث المنهجية تم تنظيم الأجزاء الباقية من البحث على النحو التالي:

- الدراسات السابقة .
- الإطار النظري للحوكمة.
- الإطار النظري للتحفظ المحاسبي .
- علاقة الإرتباط والتأثير بين الحوكمة والتحفظ المحاسبي.
- الدراسة الميدانية .
- نتائج البحث والتوصيات.

٣- الدراسات السابقة :

٣-١ الدراسات التى تناولت حوكمة الشركات :

تناولت دراسة (عفيفى، ٢٠٠٨) العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الإختيارى عن المعلومات المحاسبية فى الشركات المساهمة المصرية وخلصت إلى ضرورة توسيع الإهتمام بممارسات الإفصاح ومحدداته. بالإضافة إلى أن تقييم مستوى الإفصاح الاختيارى سوف يساهم بالضرورة فى تفعيل مستويات الإفصاح ككل فى ظل متطلبات آليات حوكمة الشركات مما ينعكس إيجابيا على قرارات المستثمرين.

أما درارسة (الرحيلي، ٢٠٠٨) فقد بينت أنه بالرغم من حداثة مفهوم حوكمة الشركات في البيئة السعودية إلا أن هناك تحرك جاداً من قبل المهتمين لمحاولة شرح هذا المفهوم والتعرف على جوانبه وكيفية تطبيقه في قطاع الأعمال السعودي وذلك من خلال إصدار بعض القرارات المتعلقة بدعم وتعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية المساهمة وعقد بعض الندوات والملتقيات بهدف التعريف بهذا المفهوم وبحث ودراسة مدى تطبيقه في البيئة السعودية. وأكدت الدارسة أن تبني مفهوم حوكمة الوحدات الاقتصادية يعزز الإفصاح والشفافية الأمر الذي يساعد على توفير بيئة جيدة لجلب الاستثمارات والمساعدة في محاربة الفساد ومنع الأزمات والانهيارات المالية

وإهتمت دراسة (Emirag ,2009) بإيراز دور حوكمة الشركات فى تفعيل جودة المعلومات المحاسبية والتقليل من مخاطر عدم تماثل المعلومات. وأكدت على أهمية إتباع القواعد السليمة لحوكمة الشركات لأنها تعمل على توفير قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم فيما يخص العائد المناسب على إستثماراتهم. بالإضافة الى الحفاظ على حقوقهم وخاصة حائزى أقلية الأسهم.وتجنب الوقوع فى مشاكل محاسبية ومالية ناتجة عن عدم فاعلية آليات الحوكمة لخفض عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

وحاولت دراسة (قطب ،٢٠٠٩) الاجابة على تساؤل أساسى ألا وهو هل يمكن أن تؤدى نظم الحوكمة الجيدة إلى مؤشرات لتقييم أداء الشركات بصورة أكثر موضوعية ومن ثم إظهار قيمة الشركة فى سوق الأوراق المالية لقيمة أقرب الى القيمة العادلة أو الحقيقية .

أما دراسة (آل غزوي، ٢٠١٠) فهدفت إلى معرفة أثر الحوكمة على مستوى الإفصاح في القوائم المالية لشركات المساهمة العامة السعودية، وتمثلت أهم نتائج إلى تفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية لشركات المساهمة العامة السعودية ولكن بنسبة بلغت ٧١ %، كما بينت الدرارسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من حجم الشركة وتركيز الملكية وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات محل الدرارسة، وأيضاً وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية .

وهدفت دراسة (الأغا، ٢٠١١) إلى معرفة دور الحوكمة في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم إعداد قائمة استقصاء ووزعت على أفراد مجتمع الدرارسة المتمثلين في مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين للبنوك الفلسطينية المدرجة أسهمها في البورصة الفلسطينية وكذلك مفتشي سلطة النقد الفلسطينية على تلك البنوك، وتمثلت أهم نتائج في وجود دور لتطبيق حوكمة الشركات ذو دلالة إحصائية في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات

المالية. و تناولت دراسة (Richard et al. 2011) تحليل الإفصاح عن حوكمة الشركات بالتقارير المالية السنوية للشركات المقيدة فى سوق تداول الأوراق المالية باستراليا لعام ٢٠٠٩. وأكدت على ضرورة الإفصاح عن الممارسات التطبيقية لحوكمة الشركات من خلال وضع استراتيجية لتحقيق الإتصال الفعال بالمساهمين ، وتقييم أداء مجلس الادارة وأعضائه وأيضا الإفصاح عن مكافآت المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الادارة.

بينما اختبرت دراسة (Darrat et al., 2011) قدرة آليات حوكمة الشركات علي التنبؤ بخطر الافلاس مقارنة بالنماذج التقليدية للتنبؤ بخطر الافلاس اعتمادا علي النسب المحاسبية وخصائص الشركة . واستهدفت دراسة (الداعور، عابد ، ٢٠١٣) معرفة مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة، باعتبارها أحد مجالات البحث الحديثة في الفكر المحاسبي المعاصر، وقد توصلت إلى انه على الرغم من حداثة مفهوم الحوكمة في البيئة الفلسطينية إلا أن هناك تحرك جاد من قبل سلطة النقد الفلسطينية وذلك من خلال إصدار بعض المنشورات وعقد بعض الندوات والملتقيات بهدف التعرف على مفهوم الحوكمة ودراسة مدى تطبيقه في البيئة الفلسطينية. كما بينت أن هناك التزام من قبل البنوك العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة الجيدة. وقد اتضح ذلك من خلال وجود المعرفة الكافية لدى كل من الملاك وأعضاء مجلس الإدارة لمفهوم الحوكمة، وكذلك وجود علاقة بين تنوع هيكل الملكية وكل من تشكيلة مجلس الإدارة وزيادة ثقة المساهمين في التقارير المالية، وبالإضافة إلى وجود علاقة بين قواعد وضوابط تطبيق الحوكمة وتحقيق الشفافية والعدالة في مساءلة مجلس الإدارة داخل المصرف.

٣-٢ الدراسات التى تناولت التحفظ المحاسبى :

هدفت دراسة (Lafond and Watts , 2007) إلى بيان دور التحفظ المحاسبى فى تخفيض حدة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين. و تم استخدام مقياس Basu لقياس التحفظ المحاسبى وخلصت الدراسة الى ان مقياس Basu يعكس بصورة أفضل التحفظ المحاسبى وان هذا التحفظ يعتبر واحدة من آليات حماية المستثمرين من التصرفات الإنتهازية للإدارة . وتوضح دراسة (Chen et al., 2007) دور معايير المحاسبة المتحفظة فى مجابهة إدارة الأرباح، حيث أن استخدام المعلومات المحاسبية لأغراض التقييم[2] والرقابة[3] وهو ما يخلق حافز لدي الادارة للتلاعب في الأرباح من أجل تحسين القيمة السوقية للشركة.، وفي ظل وجود أدوات إدارة الأرباح فإن الإدارة تلجأ إليها محاولة منها للوفاء بتوقعات المستثمرين المحتملين. وينتج عن عملية إدارة الأرباح أن تكون مقاييس الأداء متحيزة ومشوشة noise مما يقلل من قيمة المعلومات المحاسبية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء. وتشير النتائج إلي أن المعايير المحاسبية المتحفظة تلعب دوراً في تقليل التحيز والتشويش في القوائم المالية وأن التحفظ المحاسبي المشروط ينتج عنه حوكمة أفضل ونتائج اقتصادية إيجابية. أما دراسة (ابو الخير، ٢٠٠٨) . فهدفت إلى بيان وتحليل التحفظ المحاسبى وتحليل أساليب قياسه فى القوائم المالية للشركات المصرية وتفسير أسباب الإختلاف فى درجات التحفظ المحاسبى بين الشركات المصرية. وخلصت إلى نضوج السوق المصرى فى التعامل مع الأخبار الجيدة والأخبار السيئة الأمر الذى ترتب عليه ارتفاع معاملات استجابة الأرباح المحاسبية للعوائد السوقية. وأن معامل الإستجابة للأخبار السيئة (التحفظ) يعادل أضعاف معامل الإستجابة للأخبار الجيدة. وأن المسئولية القانونية

---

[2] يعتمد المستثمرون المحتملون علي القوائم المالية لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية .

[3] يعتمد حملة الاسهم علي القوائم المالية لمتابعة سلوك المديرين تجاه المخاطر .

تقدم بعض التفسير وراء زيادة الطلب على التحفظ المحاسبى .و أضافت أن استخدام القيم السوقية كمدخل لقياس التحفظ يتو قف الى حد ما على ارتفاع أو انخفاض نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية فى بداية الفترة .

وركزت دراسة (Allam et al. 2011) على تقييم دور التنظيمات المعنية بالمحاسبة فى دولة الكويت من خلال إصدار معايير ملزمة للشركات المدرجة فى سوق تداول الأوراق المالية الكويتية لتحقيق مستوى مقبول من التحفظ المحاسبى عند إعداد التقارير المالية لهذه الشركات وذلك بالإضافة الى دراسة العوامل التى تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبى فى تلك الشركات مثل (حجم الشركة & عقود الدين & نوع القطاع الذى تنتمى اليه الشركة) . وتوصلت الدراسة إلى وجود تاثير بين حجم الشركة ومستوى التحفظ المحاسبى فكلما صغر حجم الشركة كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبى، وأن العلاقة بين حجم الدين ومستوى التحفظ المحاسبى علاقة عكسية.

واهتم البعض (Etemadi, et al., 2012) بدور التحفظ المحاسبي في الحد من أثار إدارة الأرباح وزيادة جودة المعلومات المحاسبية، حيث هدفت الدراسة إلي محاولة تحديد سلوك إدارة الأرباح قبل الدخول في مرحلة الافلاس، حيث أن إدارة الشركات في مرحلة الإعسار المالي تكون تحت ضغط ولديها حوافز مختلفة لإدارة الأرباح. حيث قد تميل إلي تضخيم الأرباح لتجنب عدم الوفاء بشروط التعاقدات ومن ثم الدخول في مرحلة الافلاس، كما قد تميل إلي تقليل الأرباح في مرحلة الإعسار المالي وتطبيق سياسات محاسبية متحفظة حتي تتجنب التعرض لخطر التقاضي بعد ذلك.

واختبرت دراسة (Biddle et al., 2012) ما إذا كان التحفظ المشروط وغير المشروط يخفض من خطر التدفقات النقدية[4]، وما إذا كان التحفظ سوف يلعب دوراً في إدارة المخاطر. وتوصلت الدراسة إلي أن التحفظ المشروط وغير المشروط يخفض من خطر التدفقات النقدية بشكل مباشر من خلال تخفيض الأرباح وصافي الأصول مما يخفض أيضا من المدفوعات لكافة الأطراف التعاقدية دون تغيير شروط التعاقد، حيث أن التحفظ ينتج عنه تخفيض التوزيعات ومكافأت الإدارة والفوائد والضرائب وهذا يخفض من خطر التدفقات النقدية الخارجة ويخفض من خطر عدم كفاية النقدية، ومن ثم مساعدة الشركة في الحصول علي شروط تعاقدية أفضل مع الدائنين من خلال زيادة قوة الشركة التفاوضية.

أما دراسة (على، ٢٠١٢) فيتمثل الهدف الأساسي لها فى تحليل علاقة التحفظ المحاسبى بإدارة الأرباح ومشكلة عدم تماثل المعلومات فى ضوء تفعيل حوكمة الشركات ووجود مخاطر التقاضى التى تتعرض لها الشركات ومكاتب المراجعة. وتوصلت الدراسة إلي أن هناك علاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ومستوى التحفظ المحاسبى، كما أن تطبيق التحفظ المحاسبى بشكل معتدل وفقا لما تفرضه الهيئات المهنية والتنظيمية من خلال وضع المعايير المحاسبية، ومن خلال ما تفرضه آليات حوكمة الشركات فى التطبيق يحد من رغبة الإدارة فى الإعتراف بأرباح أو إيرادات لم تتحقق بشكل واقعى أو تجاهل الإدارة لأيه خسائر محتملة. كذلك يعمل التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات، كما أن حوكمة الشركات تعمل من خلال آلياتها علي تحقيق الشفافية، والتي تساعد في تقليل عدم التماثل وترفع مستوي التحفظ المحاسبي في التطبيق. كما تؤدي مخاطر التقاضي إلي رفع مستوي التحفظ المحاسبي في التطبيق.

---

[4] خطر التدفقات النقدية هو التقلب المتوقع في التدفقات النقدية المستقبلية .

وتضيف دراسة (Francis et al., 2013. Wang, 2013) أن التحفظ يحسن من قيمة الشركة حيث اختبرت هذه الدراسة تأثير التحفظ المحاسبي علي قيمة الشركة، واستخدمت الازمة المالية التي استمرت منذ ٢٠٠٧ حتي ٢٠٠٩ لإختبار ما اذا كان التحفظ المحاسبي يؤثر علي أداء الشركة في سوق الأوراق المالية وإلي أي مدي يمتد هذا التأثير. وتشير النتائج إلي أن التحفظ المحاسبي هو آلية فعالة لتحسين التعاقدات والحوكمة وتحقيق منافع لمستخدمي القوائم المالية. وأن هناك دليل قوي علي وجود علاقة طردية بين التحفظ وقيمة الشركة في فترة الأزمة المالية، وأن التحفظ آلية فعالة للحوكمة مما يخفض من مخاطر المعلومات ومشاكل الوكالة وتحقق منافع لحملة الأسهم. وهدفت دراسة (خضر ، ٢٠١٤) إلى دراسة تأثير الأنماط المختلفة لهيكل الملكية فى الشركات المساهمة على مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من الشركات المصرية المسجلة فى البورصة الأورلق المالية، وترجع أهمية البحث إلى عدة نقاط من أهمها معرفة الدور الهام الذى يلعبة هيكل الملكية الشركات فى التأثير على مستوى التحفظ المحاسبى وذلك فى بيئة عمل الشركات المصرية المدرجة فى بورصة الأوراق المالية المصرية.

٣-٣ دراسات جمعت بين الحوكمة والتحفظ المحاسبي

خلصت دراسة (Beekes et al ., 2004) إلى وجود علاقة إيجابية (طردية) بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة. واختبرت دراسة (Marciukaityte et al . 2006) العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات وإجراء التحسينات في درجة التحفظ المحاسبي وتوصلت الدراسة أن وجود تلك المتغيرات يعمل على تحسين(زيادة) درجة التحفظ المحاسبي. وقامت دراسة (Ahmed & Duellman ,2007) على اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي وتوصلت لوجود علاقة طردية بين نسبة ملكية الأعضاء الخارجيين فى أسهم الشركة ومستوى التحفظ المحاسبي ووجود علاقة عكسية بين نسبة الأعضاء التنفيذيين والتحفظ المحاسبي وأن انفصال الملكية عن الإدارة يترتب عليه انخفاض مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية .

أما دراسة (Lara et al ,2007) فقد قامت على دراسة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة كأحد مؤشرات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي من خلال ما إذا كانت الشركات التي تتميز بأقل تأثير للمدير التنفيذي في قرارات مجلس الإدارة (مستوى مرتفع من الحوكمة) تتمتع بمستويات مرتفعة من التحفظ المحاسبي ، وذلك مقارنة بالشركات التي يملك المدير التنفيذي سلطات واسعة للتأثير في قرارات مجلس الإدارة وأن الشركات التي تتمتع بمجلس إدارة قوي تستخدم التحفظ المحاسبي كأحد آليات حوكمة الشركات .

و بحثت دراسة (ياسين ، ٢٠٠٨) دور التحفظ المحاسبي في تحسين جودة الإفصاح في ظل الحوكمة في البنوك الأردنية، وتوصلت إلى وجود تأثير للتحفظ المحاسبي في السياسات المحاسبية على جودة الإفصاح غير أن متغيرات الحوكمة لم يكن لها دور في هذه العلاقة .

وهدفت دراسة (Lobo,et al , 2008) إلى اختبار أثر آليات حوكمة الشركات على التحفظ المحاسبي ، وتوصلت الدراسة الى أن تطبيق الحوكمة يجعل مساحة الإختيار من بين السياسات البديلة منخفظة وبالتالي تعمل على زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية

المنشورة . وتوصلت دراسة (Krishman&Visvamathan,2008) إلى وجود علاقة إيجابية (طردية) بين استقلال لجنة المراجعة بالشركة ودرجة التحفظ المحاسبي .

أما دراسة (Roslinda,2009) فتناولت بحث العلاقة بين مجموعة متعددة من صفات الحوكمة ونطاق التحفظ المحاسبى الظاهر فى التقارير المالية للشركات الأسترالية من خلال الإهتمام بما إذا كانت الشركات التى تطبق حوكمة الشركات بصورة كبيرة تنخفض فيها الخيارات المحاسبية للإختيار الإدارى وهل ذلك يؤدى الى تحفظ محاسبى أكثر ، و توصلت الدراسة الى أن حوكمة الشركات تلعب دور محدود فى زيا دة عرض التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية للشركات وذلك من خلال عرض صفات الحوكمة بشكل منفرد كالأتى .

١- لا يتاثر التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية للشركات بحجم مجلس إدارة هذه الشركات ونسبة الأعضاء المستقلين فى المجلس .
٢- وجود أعضاء مستقلين فى لجان المراجعة لا يؤثر على التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية للشركات .
٣- الفصل بين دور العضو المنتدب ورناسة المجلس أو قيادته مرتبطة بشكل ضعيف بعرض التحفظ المحاسبى .
٤- استخدام مراجعين خارجيين من مكاتب كبرى يؤثر على التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية للشركات بصورة ضعيفة.

وتناولت دارسة (عبد الملك، ٢٠١١) دور الحوكمة في المحافظة على التحفظ المحاسبي للحد من الممارسات المتحررة للإدارة في حالة المفاضلة ما بين السياسات البديلة بما يعظم منفعتها على حساب مصلحة الأطراف الأخرى ذوى العلاقة. ولتحقيق ذلك اعتمدت الدارسة على المنهج الاستقرائي الاستنباطي. ومن خلال الدارسة التحليلية تم استنباط الإجابة على تساؤلات الدارسة، بالإضافة إلى الدارسة الميدانية التي استخدمت قائمة استقصاء وزعت على ٧٤ شركة من الشركات المسجلة والنشطة في البورصة المصرية كأداة للحصول على البيانات اللازمة لاختبار صحة فروض الدارسة، وخلصت الدارسة إلى أن حوكمة الشركات تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي. ومركز اهتمام حوكمة الشركات هو سلوك الإدارة. وأنها تمنع التقارير المالية الاحتيالية من خلال التحفظ المحاسبي.

وسعت دراسة (حمدان ،٢٠١١) الى بحث مستوى حوكمة الشركات في الشركات الكويتية وعلاقتها بالتحفظ المحاسبي. وتوصلت الدراسة الى أنه رغم وجود مستوى مقبول من الحوكمة في الشركات الكويتية إلا أنها لم تسهم في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في تلك الشركات ، وهو ما يختلف عن دراسة (Lara et al ,2009) التي توصلت الى أن مستويات الحوكمة المرتفعة يتبعها إرتفاع في مستوى التحفظ المشروط .

أما دراسة (ابو بكر ،٢٠١١) فهدفت بصفة رئيسية إلى تقييم مدى تأثير تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة في الفكر المحاسبي المعاصر في مجال تحقيق جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية المصرية. وتوصلت الى تزايد الأهمية النسبية لسياسات التحفظ المحاسبي في ظل متغيرات الفكر المحاسبي المعاصر على الرغم من مناداة المعايير المحاسبية الدولية والمصرية بتطبيق محاسبة القيمة العادلة. وان هناك علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي وكلا من حوكمة الشركات، وجودة المعلومات المحاسبية، ومدى ملاءمتها لاتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، وإمكانية التأثير على تقييم الأسهم وحقوق ملكية المستثمرين.

ومن الدراسات السابقة يمكن استنتاج ما يلي :

- أهمية التحفظ المحاسبي بالنسبة للمستثمرين .
- أهمية حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي كوسيلة لمواجهة إدارة الأرباح السيئة .
- أن موضوعى حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبى من الموضوعات التى حظيت بالاهتمام وخصوصاً فى الأونة الأخيرة على المستوىبين المحلي و الدولى. مما يضفى أهمية كبيرة على دراسة هذين الموضوعين وعلى وجه الخصوص أثر اليات حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبى فى بيئة الأعمال السعودية.
- ندرة الدراسات العربية التي تناولت علاقة حوكمة الشركات بالتحفظ المحاسبي في مجال البنوك.
- توصلت غالبية الدراسات الى أن تطبيق الحوكمة يجعل مساحة الإختيار من بين السياسات المحاسبية البديلة منخفظة. وبالتالي تعمل على زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة. بينما توصلت بعض الدراسات الأخرى الى أن حوكمة الشركات تلعب دور محدود فى زيا دة عرض التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية للشركات.
- أن هناك علاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ومستوى التحفظ المحاسبى.
- أن آليات حوكمة الشركات تحد من رغبة الإدارة فى الإعتراف بأرباح أو إيرادات لم تتحقق بشكل واقعى أو تجاهل الإدارة لأية خسائر محتملة وهذا يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح والتي ينتج عنها زيادة مستوي التحفظ المحاسبي .
- يلعب التحفظ المحاسبي دوراً في تحسين التدفقات النقدية. حيث ان الدراسات تؤيد أن التحفظ يحسن التدفقات النقدية من خلال تقليله للتدفقات الخارجة وزيادة التدفقات النقدية الداخلة
- التحفظ يزيد من كفاءة عقود الحوافز من خلال التشجيع على عدم الدخول في مشروعات غير مربحة. مما يساعد علي تخفيض مخاطر الإفلاس لأن هذا الخطر يعني بشكل أساسي عدم كفاية النقدية اللازمة لمقابلة التزامات الشركة.
- أن التحفظ له دور معلوماتي هام حيث يسهم في تقليل عدم تماثل المعلومات وتقليل عدم التأكد بشأن المعلومات، ويبرز أهمية هذا في الشركات المتعسرة مالياً نظراً لأن هذه الشركات يكون لديها دافع قوي لإدارة الأرباح والتلاعب في القوائم المالية لكي تحسن من صورة الشركة وتخفي التدهور في الأداء، وتلجأ عادة إدارة الشركات المتعسرة إلي العديد من صور التلاعب في الأرباح والتي يمكن تقسيمها إلي مجموعتين رئيسيتين تتمثل الأولي في إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات والثانية من خلال الأنشطة الحقيقية.
- ندرة الدراسات الي تناولت مدى تطبيق مبادئ حوكمة بازل في البنوك وتأثيرها على مستوى التحفظ المحاسبي . فعلى حد علم الباحث لم يجد بحثاً في هذا الشأن وهوما دفع الباحث إلى تناول هذه المشكلة البحثية.

٤- الإطار النظري للحوكمة :

٤-١ مفهوم حوكمة الشركات :

تعرف مؤسسة التمويل الدولية الحوكمة International Finance Corporation (IFC) بأنها " النظام الذي يتم من خلاله إدارة الوحدات الاقتصادية والتحكم في أعمالها (Alamgir, M. .2007) ، أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Orgization of Economic Cooperated & Development(OECD) فعرفت الحوكمة بأنها" مجموعة من العلاقات

فيما بين القائمين على إدارة الوحدات الاقتصادية ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين " (Freeland, C. 2007) . وعرف حماد حوكمة الشركات بأنهاالنظام المتكامل الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ورقابتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق التوازن بين أهدافها وأهداف الأطراف الأخرى المرتبطة بها(حماد ، ٢٠٠٧). وهناك من يعرفها بأنها" مجموع قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة الوحدة الاقتصادية من الداخل، ،لقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين " وبمعنى اخر فإن الحوكمة تعني وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء،كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية (البنك الأهلي المصري، 2003) .

وزادت أهمية حوكمة الشركات فى أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التى شهدتها عدد من دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية وروسيا فى تسعينيات القرن الماضى، وكذلك ما شهدته الولايات المتحدة فى بداية القرن الحالى من انهيارات مالية ومحاسبية ، أتت على عدد من الشركات العملاقة وكذلك مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى المرتبطة بها.

ويرى البعض(Cohen, J., et al., 2002) أن من أهم أسباب انهيار الشركات المشار إليها آنفا، افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة للرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة وكذلك اختلال هياكل التمويل وعدم القدرة علي توليد تدفقات نقدية داخلة كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها ، بالإضافة إلى عدم الإهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، والتى من شأنها تحقيق الإفصاح والشفافية. بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة. وقد نتج عن هذه الانهيارات افتقاد الثقة فى الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها وكذلك افتقاد الثقة فى مكاتب المحاسبة والمراجعة، نتيجة افتقاد الثقة فى تقرير مراقب الحسابات بصفة عامة والمعلومات المحاسبية التى تتضمنها القوائم المالية للشركات بصفة خاصة.

ولقد أصدرت منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية المبادئ غير الإلزامية لحوكمة الشركات والتى تم تعديلها عام ٢٠٠٤ Organization of Economic Cooperation &Development (OECD, 1999 , 2004) والتى تعد مرجعا عمليا يتم إستخدامه فى قياس الممارسات الجيدة فى مجال حوكمة الشركات. وتتمثل هذه المبادئ فى الأتى :

١- ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات .
٢- ضمان حماية حقوق المساهمين .
٣- ضمان المعاملة المتكافئة لكل فئات المساهمين .
٤- ضمان الإعتراف بالحقوق القانونية لكل الأطراف ذوى المصلحة مع تنظيمات الأعمال .
٥- ضمان توافر الإفصاح والشفافية لكافة الأمور الخاصة بتنظيمات الأعمال المؤثرة على حقوق أصحاب المصلحة وذلك بالقدر الملائم وفى التوقيت المناسب .
٦- ضمان التزام مجلس الادارة بمسئولياته سواء فيما يتعلق بالتوجهات السابقة أو فيما يتعلق بالتوجه الإستراتيجى لتنظيم الأعمال .

وتهدف مبادئ حوكمة الشركات إلى تحقيق الشفافية والعدالة، وتفعيل المساءلة المحاسبية لإدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة ، والحد من استغلال سلطة الإدارة في غير المصلحة العامة للشركة ، بما يؤدى إلى النهوض بمعدلات الأداء وتعظيم قيمة المنشأة وتحقيق الشفافية والإفصاح العادل. كما أن تلك القواعد والضوابط والسياسات تؤكد على أهمية الإلتزام بالقوانين واللوائح التى تحكم أداء الشركة ،

والعمل على ضمان مراجعة وتقييم الأداء ، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات خاصة بتحقيق رقابة مستقلة على الأداء.

٤-٢ الحوكمة في الجهاز المصرفي:

في ظل آليات الحوكمة الحديثة فإن الإدارة لم تعد اللاعب الرئيسى في العملية الرقابية حيث تطلبت تلك الآليات الفصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ، وإنشاء لجان للمراجعة ، كما تلقى القوانين والقرارات التنظيمية الحديثة ببعض المسئولية عن القوائم المالية على الإدارة التنفيذية بالشركة ، وتختلف البنوك عن باقى الشركات لأن انهيارها يؤثر على دائرة أكثر اتساعا من الأشخاص ويؤدى الى إضعاف النظام المالى ذاته مما يكون له أثار سيئة على الإقتصاد المحلي والدولي، وهو ما يلقى بمسئولية خاصة على أعضاء مجلس إدارة البنك.

ويعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة فى المصارف بأنها الأساليب التى تدار بها المصارف من خلال مجلس الادارة والإدارة العليا حيث انها هي التى تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين . وتعنى الحوكمة في الجهاز المصرفي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين والداخليين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية. وتتمثل أهم العناصر الأساسية في عملية الحوكمة بالبنوك في مجموعتين : (بهاء الدين وشوقي، ٢٠٠٨).

- المجموعة الأولى الفاعلين الداخليين: وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليون.
- المجموعة الثانية الفاعلين الخارجيين: وهم المتمثلين في المودعين، وصندوق تأمين الودائع، ووسائل الإعلام، وشركات التصنيف والتقييم الائتماني، بالإضافة إلى الإطار القانوني التنظيمي والرقابي .

وترتكز الحوكمة على عناصر أساسية لابد من توافرها حتى يكتمل إحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك، تتلخص في الشفافية، وتوافر المعلومات، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب. ولا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن أيضا بأهمية تطبيقها بشكل سليم.

٤-٣ مبادئ الحوكمة فى المصارف

أصدرت لجنة بازل تقريراً عن تعزيز الحوكمة فى البنوك عام ١٩٩٩ ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام ٢٠٠٥ وفى فبراير ٢٠٠٦ أصدرت نسخة محدثة بعنوان " Enhancing corporate governance for banking organization" يتضمن مبادئ الحوكمة فى المصارف وتتمثل فى :-

المبدأ الأول :-

يجب أن يكون أعضاء مجلس الادارة مؤهلين تماما لمراكزهم وان يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على ادارة العمل بالبنك ، ويكون أعضاء مجلس الادارة مسئولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفة المالى وعن صياغة استراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح وان يبتعدوا بأنفسهم عن اتخاذ القرارات عندما يكون

هناك تعارض فى المصالح يجعلهم غير قادرين على أداء واجبهم على اكمل وجه تجاة البنك ، وان يقوموا بإعادة هيكلة للمجلس ويتضمن ذلك عدد الأعضاء مما يشجع على زيادة الكفاءة ، وتتضمن واجبات المجلس اختيار ومراقبة وتعيين المديرين التنفيذيين بما يضمن توافر الكفاءات القادرة على ادارة البنك وان يكون أعضاء المجلس على دراية كافية بمبادئ وأسس الأنشطة المالية للبنك التى يجب اتباعها وبالبيئة التشريعية ، ويقوم مجلس الادارة بتشكيل لجان لمساعدته ومنها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية وتقوم لجنة المراجعة بالتعاون مع مراقبى الحسابات وتراجع وتتسلم تقاريرهم وان تأخذ القرارات التصحيحية فى الوقت المناسب لتحديد أوجه الضعف فى الرقابة وعدم التوافق مع السياسات والقوانين والنظم . كما يشكل مجلس الادارة لجنة ادارة المخاطر تضع المبادئ للإدارة العليا بشان ادارة مخاطر الائتمان ،السوق ،السيولة ،التشغيل ،السمعة وغير ذلك من المخاطر، ولجنة الأجور التى تضع نظم الأجور و مبادئ تعيين الادارة التنفيذية والمسئولين بالبنك بما يتماشى مع أهداف واستراتيجية البنك .

المبدأ الثانى :-

يجب أن يوافق ويراقب مجلس الادارة الأهداف الاستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل أخذا فى الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وان تكون هذه القيم سارية فى البنك ، ويجب أن يتأكد مجلس الادارة من أن الادارة التنفيذية تطبق السياسات الاستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التى تضعف الحوكمة واهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم ممن لهم السيطرة أو الأغلبية أو إعطاء مزايا تفصيلية لأشخاص ذات الصلة ، ويجب على مجلس الادارة والإدارة العليا توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدوا تقارير عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة .

المبدأ الثالث :-

يجب على مجلس الادارة أن يضع حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة فى البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين وان يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسئوليات .

المبدأ الرابع:-

يجب أن يتأكد مجلس الادارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وان يمتلك المسئولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك وان تتم أنشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التى وضعها مجلس الادارة ووفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية .

المبدأ الخامس :-

يجب على مجلس الادارة أن يقر باستقلال مراقبى الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية (ويشمل ذلك وظائف التطابق والالتزام والقانونية) باعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة بغرض اختبار وتأكيد المعلومات التى يتم الحصول عليها من الادارة عن عمليات وأداء البنك ، والإدارة العليا للبنك يجب أن تقر بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك فى الأجل الطويل .ويجب على مجلس الادارة والإدارة العليا للبنك التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالى للبنك فى جميع جوانبه وذلك من خلال التأكد من أن مراقبى الحسابات الخارجيين يمارسوا عملهم

بالتوافق مع المعايير المطبقة وان يشاركوا فى عمليات الرقابة الداخلية بالبنك المرتبطة بالإفصاح فى القوائم المالية ، ومن الملائم أن تقوم لجنة المراجعة الداخلية بكتابة التقارير مباشرة الى مجلس الادارة .

المبدأ السادس :-

يجب أن يتأكد مجلس الادارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف واستراتيجية البنك فى الآجل الطويل وان ترتبط حوافز الادارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك فى الآجل الطويل .

المبدأ السابع :-

تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة ، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية فى البنوك فانه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين فى السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء ادارة البنك فى ظل نقص الشفافية ، وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على معلومات كافية عن هيكل ملكية البنك وأهدافه ، ويعد الإفصاح العام الملائم ضروريا وخاصة للبنوك المسجلة فى البورصة لتحقيق الانضباط فى السوق ، ويكون الإفصاح فى الوقت المناسب والدقيق من خلال موقع البنك على الإنترنت وفى التقارير الدورية والسنوية ، ويكون متلائما مع حجم وتعقيد هيكل الملكية وحجم تعرض البنك للمخاطر أو عما إذا كان البنك مسجلا فى البورصة ، ومن المعلومات التى يجب الإفصاح عنها المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية ، التعرض للمخاطر ، الموضوعات المرتبطة بالمراجعة الداخلية وبالحوكمة فى البنك ومنها هيكل ومؤهلات أعضاء الادارة والمديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين والمديرين .

المبدأ الثامن :-

يجب ان يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التى يعمل من خلالها. ويمكن أن يتعرض البنك لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون خدمات وأنشطة والتى يوفرها لممارسة أنشطة غير شرعية مما يعرض سمعة البنك للخطر .

وأهم ما أشارت إليه لجنة بازل حول دور السلطة الرقابية في البنوك مايلي :

١. على سلطة النقد بصفتها المراقب العام للبنوك أن تزود أو تصدر التوجيهات الإرشادية للبنوك حول كيفية ممارسة عملية الحوكمة.

٢. يتوجب على سلطة النقد أن تأخذ بعين الإعتبار بأن الحوكمة السليمة تعتبر إحدى العناصر الرئيسة لحماية المودعين.

٣. على سلطة النقد أن تحدد فيما إذا قام البنك بتطبيق قواعد الحوكمة بفعالية سواء لجهة الالتزام بالسياسات العامة أو بوضعها موضع التنفيذ الفعلي.

٤. يتوجب على سلطة النقد أن تؤكد على نوعية التدقيق ووظائف الرقابة الدورية.

٥. على سلطة النقد أن تقوم بعملية تقييم الآثار المترتبة على إقرار الهيكل التنظيمي للبنك.

٦. يجب على سلطة النقد أن تلفت نظر الإدارة العليا ومجلس الإدارة إلى المشاكل التي تم فحصها أو تشخيصها خلال قيام المفتشين التابعين لها بأعمالهم الرقابية الدورية على البنك.

٧. قيام سلطة النقد بوضع دليل مكتوب لقواعد الحوكمة والتأكد من أن البنوك وتطبقه .

٨. أن تعمل سلطة النقد على إيجاد المناخ والبيئة المناسبة لدعم تطبيق البنوك لقواعد الحوكمة.

٩. قيام سلطة النقد بإصدار التعاميم والتعليمات المفسرة والموضحة لكافة القوانين ذات الصلة بعمل البنوك.

٤-٤ اثر تطبيق الحوكمة في البنوك

يؤدى تطبيق البنوك للحوكمة الى نتائج إيجابية متعددة أهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال ، والحد من الفساد ، كما أن التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يسهم فى تشجيعها للشركات التى تقترض منها بتطبيق هذه القواعد والتى من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة ويؤدى تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر. وتنبع أهمية الحوكمة الجيدة في البنوك في تحقيقها العديد من الأهداف المتمثلة فيما يلي : (الداعور ، عابد ٢٠١٣، أبو العطا، ٢٠٠١)

١. خلق وتعزيز الثقة بين المودعين وحملة الأسهم من جهة والإدارة التنفيذية العليا من جهة أخرى.

٢. تطبيق الحوكمة يساهم في حماية أموال المودعين وصغار المساهمين بشكل خاص.

٣. تعتبر الحوكمة من شروط ومواصفات عمليات التصنيف، فالبنك الذي يلتزم بالمعايير الدولية يمكن تصنيفه بسهولة، مما يعزز من ثقة المؤسسات المصرفية الدولية به وبادائه.

٤. لا يمكن تطبيق معايير بازل في المحاسبة والتدقيق بدون أن يكون البنك قد انتهج أو أخذ أو التزم بمبادئ الحكومة السليمة.

٥. تسهيل عمليات التدقيق والرقابة من قبل السلطة النقدية ومن مؤسسات التقييم الدولية.

٦. طمأنة المستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، والعمل على المحافظة على حقوقهم وخاصة حقوق الأقلية منهم.

٧. تعظيم قيمة الأسهم وتدعيم القدرة التنافسية للبنك في ظل استحداث أدوات مالية جديدة.

٨. إقامة نظام رقابي داخلي فعال يساعد على زيادة درجة المساءلة والشفافية.

٩. تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط البك.

ولقد قامت لجنة بازل على تحديد دور السلطة الرقابية باعتبارها الجهة المعنية مباشرة بمتابعة أعمال وأنشطة القطاع المصرفي. وقد أناطت بها مسؤوليات عدة لتسهيل تطبيق قواعد الحوكمة وتكريس الشفافية والمساءلة والنزاهة في البنوك.

٥- التحفظ المحاسبي

٥-١ مفهوم التحفظ المحاسبي :

يعتبر التحفظ المحاسبي من الموضوعات المحاسبية محل نقاش وجدل مستمر، حيث ظل لفترة طويلة يشار إليه بأنه عرف محاسبي Convention وليس مبدأ محاسبي Principle ، كما أنه ليس هناك تعريف موحد أو متفق عليه للتحفظ المحاسبي على الرغم من تأثيره الهام على مضمون المعايير المحاسبية لأغراض إعداد القوائم المالية ، ويعد التحفظ المحاسبي من أكثر المفاهيم تأثيراً في وظيفتي القياس والإفصاح المحاسبي لتأثيره الجوهري على الممارسات المحاسبية .

ويمكن تعريف التحفظ علي انه عدم تماثل متطلبات الإعتراف بالمكاسب والخسائر بالقوائم المالية، أو وضع متطلبات أكثر تشدداً للإعتراف بالأرباح مقارنة بالإعتراف بالخسائر (Watts, 2003)، وعرف (Givoey & Hany ., 2000) التحفظ المحاسبي بأنه طريقة للإختيار من بين البدائل المحاسبية للأخذ بالقيم الأقل للأصول والإيرادات والقيم الأكبر للمصروفات والإفصاح عنها في القوائم المالية . وقامت لجنة معايير المحاسبة الدولية عام (٢٠٠١) باستبدال مفهوم التحفظ Conservatism بمفهوم محترس (الحيطة والحذر) Prudence والذي يعني إحتواء درجة من الحذرعند إعداد التقديرات المحاسبية في الممارسة العملية في ظل ظروف عدم التاكد بحيث لا يترتب على ذلك تضخيم قيم الأصول والإيرادات ولا تدنية قيم المصروفات والالتزامات.وعرف (Anwer ,et al., 2002) التحفظ المحاسبي بانه توقع إنخفاض القيم الدفترية للأصول عن القيم السوقية لها على المدى الطويل.

وعرف (Basu ,1997) التحفظ المحاسبي بأنه ميل المحاسبين للإعتراف في القوائم المالية بالاخبار السيئة بصورة أسرع اذا ما قورنت بالأخبار الحسنة ، وهذا يعني أن التحفظ المحاسبي يؤدي الى أن تعكس الأرباح الأخبار السيئة بشكل أسرع من عكسها الأخبار الجيدة. ويبر المحاسبون هذا الاتجاه نحو التحفظ بأن نتائج الخسارة أشد خطراً من نتائج المكاسب على المنشأة. ويقصد بالحيطة والحذر أن تسجل الخسائر قبل تحققها ، والاعتراف بها في القوائم المالية حتى لو كان السند المؤيد لها متوسطاً أو ضعيفاً ، في الوقت الذي لا يأخذ فيه المحاسب بالأرباح قبل تحققها ووجود السند المؤيد لذلك (ابو الخير ، ٢٠٠٨) .

والمعايير المحاسبية السعودية تلزم الشركات على تسجيل أي تخفيض والاعتراف بالخسائر عند حدوث الإنخفاض، بمعنى الإعتراف بالخسائر غير المحققة قبل المكاسب غيرالمحققة، بالتالي فالأثر الإيجابي للتحفظ يأتي من الإعتراف بأرباح في الفترة الحالية كان قد تم تأجيلها في فترة سابقة على الرغم من الإعتراف بأي مصرفات مرتبطة بهذه الأرباح في الفترة السابقة. أما الأثر السلبي فإنه يأتي من الاعتراف بمصروفات (أو خسائر) في السنة الحالية على الرغم من أن الإيرادات المرتبطة بها (أو المكاسب) يتم تأجيلها إلى السنة القادمة. العبرة هنا عند قياس التحفظ في أي فترة مالية ، بالأثر التراكمي على السنة المالية، ومن ثم فإن قائمة المركز المالي هي التي تقدم مقياساً ملائمة التحفظ المحاسبي منذ بداية نشاط المنشأة (ابو الخير ، ٢٠٠٨).

٥-٢ أنواع التحفظ المحاسبي :

تشير دراسة (راشد، ٢٠١٠) إلي عدة تقسيمات للتحفظ[5] لعل أهمها تقسيم التحفظ إلي التحفظ غير المشروط Unconditional Conservatism والتحفظ المشروط Conditional Conservatism ويقصد بالتحفظ غير المشروط أن يكون التحفظ مستقلاً عن وقوع الأحداث، بمعنى أنه ينتج عن الإجراءات المحاسبية المستخدمة لقياس وتسجيل الأصول بقيم دفترية تقل عن القيم السوقية لها على مدار عمرها الانتاجي بشكل يؤدى إلي نشأة احتياطيات سرية. ويقصد بالتحفظ المشروط أن يكون التحفظ معتمداً على وقوع الأحداث الاقتصادية، بمعنى أن يتم استبعاد وتخفيض القيم الدفترية فى ظل وقوع أحداث غير ملائمة بدرجة كافية.

والتحفظ المشروط (التحفظ اللاحقEx Post Conservatism) يتم اللجوء إليه للتلاعب بالأرباح المحاسبية وبالتالى يقل من درجة ثبات مستوى من الأرباح الحالية والمستقبلية بما يحد من التنبؤ بها، وبالتالى يعتبر ارتفاع مستوى التحفظ المشروط بمثابة مؤشر عن انخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبية. أما التحفظ .غير المشروط (التحفظ المسبق Ex Ante Conservatism) فهو يحافظ على ثبات مستوى من الأرباح الحالية والمستقبلية بما يمكن من التنبؤ بها، وبالتالى يعتبر ذلك النوع من التحفظ بمثابة مؤشر لارتفاع مستوى جودة المعلومات المحاسبية.

٥-٣ أهمية التحفظ المحاسبي

هناك أربعة أسباب رئيسية ترجع وراء هذا الإهتمام من بعض باحثي المحاسبة المالية بالتحفظ المحاسبي. (أبو الخير، ٢٠٠٨) .

١. التقدم الكبير في دراسة العلاقات التعاقدية المكونة للمنشأة وآثارها على التقرير المالي .
٢. زيادة الطلب على إنتاج قوائم مالية أكثر تحفظاً نتيجة للتأكد من ممارسات إدارة الربح في معظم بيئات التقرير المالي.
٣. التقدم الكبير في بحوث أدوات القياس لكثير من الظواهر المالية والمحاسبية من واقع القوائم المالية .
٤. زيادة وتيرة الجدل بشأن استخدام القيمة العادلة فى تقييم الأصول.

وتنبع الحاجة الى التحفظ المحاسبي من خلال نظرية التعاقد Contractimg theory والدعاوي القضائية والعوامل التشريعية والتنظيمية (Basu ,1997). فالمديرون ومن يملكون معلومات خاصة inside information عن نشاط الشركة يمكنهم اتخاذ إجراءات وقرارات تزيد من مصلحتهم على حساب المساهمين الأخرين، وفي ظل التحفظ المحاسبي يتم تقييم الأصول بأقل مما يجب في الفترة الحالية ، إلا أن هذا سيؤدي إلى زيادة في الأرباح المتوقعة في الفترة القادمة، لذلك الإدارة بحكم دوافعها الذاتية تميل إلى عدم التحفظ في التقرير المحاسبي نتيجة لإرتباط المديرين بالشركة لفترة محدودة. وبالتالي إرتباط عوائدهم

---

[5] التحفظ المسبق والتحفظ اللاحق Ex-ante & Ex-Post Conservatism، تحفظ الميزانية وتحفظ الربح Balance Sheet & Earnings Conservatism، التحفظ الإلزامى والتحفظ الاختيارى Mandatory & Voluntary Conservatism

بصافي الربح الدوري أكثر من إرتباطها بصافي الأصول الحالية أو المستقبلية على إفترض عدم تملكهم لحصص ملكية في تلك الشركات .

ويعتقد بعض الباحثين (Watts 2003a, Basu 1997, Zhang, 2000) أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى زيادة قيمة المنشأة ويوفر حماية للمستثمرين ضد تصرفات الإدارة. وأن الزيادة في قيمة المنشأة ترجع إلى اتباع سياسات محاسبية متحفظة ومن ثم اختزان القيمة ، فتأجيل الإعتراف بالأرباح يعنى قيمة مستقبلية إضافية يمكن أن تعوض أى نقص يطرأ على القيمة بسبب التحفظ (Zhang, 2000). وأن مخاطر انخفاض القيمة تخلق نوعاً من الطلب على التحفظ المحاسبي لدى المقرضين (Beaty, et al, 2007, Zhang, 2008).

وقد انتقد (هندريكسن) التحفظ المحاسبي بقوله أنه يؤدى إلى تشويه كامل للمعلومات المحاسبية وانه طريقة غير مطورة Crude وذات نتائج متقلبة ، وبالتالي فإن ما ينتج عن معلومات خضعت للتحفظ غير قابلة للتفسير السليم حتى لو قام بهذا التفسير أكثر القراء إلماماً ، وأشار أيضا إلى أن التحفظ يتعارض مع مبدأ الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات الملائمة (Hendrikson and Breda 1992). كما يؤثر على القابلية للمقارنة وذلك لعدم وجود معايير موحدة لتطبيق هذا المفهوم. ويري كل من Penman & Zhang, 2002,) Ball & Shivakumar, 2005) أن تبني مفهوم التحفظ المحاسبي يعني مقابلة الإيرادات في الفترة الحالية مع بعض المصروفات التي تخص الفترات القادمة ، وهو ما يؤدي إلي تخفيض الربح في الفترة الحالية وفي ذات الوقت تكوين احتياطيات سرية Hidden Reserves. وقد أشار مجلس معايير المحاسبية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الصادر عام ٢٠٠٦ إلي أن هذا التحفظ يؤدي إلي وجود نوع من التحيز في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المنشورة وهوما يتعارض مع الخصائص الأساسية لجودة المعلومات (الحيادية، والقابلية للمقا رنة، والتمثيل الصادق والعادل) .

وبالرغم من الانتقادات السابقة للتحفظ المحاسبي، إلا أنه قد لقي تأييداً شديداً من قبل العديد من الباحثين (عبيد ،٢٠١٠ . ابوالخير ، ٢٠٠٨. Lobond watts 2008) من خلال أبراز دور التحفظ المحاسبي في الأتي :

- التخفيف من مشاكل الوكالة من خلال زيادة فاعلية التعاقدات بين الأطراف المختلفة ذوي المصالح المتعارضة في الشركة ومنها عقود المديونية وعقود الحوافز الإدارية.
- أن الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات وبالقيم العليا للالتزامات والمصروفات يعني تحجيم قدرة الشركة علي عمل (تحيز) بالزيادة في المعلومات المحاسبية (مقاييس الأداء)وخصوصاً الربح، وهذا يؤدي إلي الحد من قدرة إدارة الشركة علي القيام بالتصرفات الإنتهازية لتحقيق مصالحها الشخصية علي حساب مصالح الأطراف الأخري الأمر الذي يوفر الحماية للمستثمرين ويؤدي إلي زيادة قيمة الشركة.
- أن تطبيق السياسات المتحفظة يدعم درجة المصداقية والاعتمادية على التقارير والقوائم المالية وبالتالي مساعدة الأطراف المستخدمة للقوائم المالية على الاعتماد على هذه التقارير كمرجع للتقييم واتخاذ القرارات .

ويؤيد الباحث الاتجاه السابق حيث أنه بنظرة أخرى لايوجد تعارض بين مبدأ الإفصاح ومبدا التحفظ بل هم متكاملين. فمبدأ التحفظ لا يعنى الكتمان أو الإخفاء أو التدليس بل مجموعة من الإجراءات التى تحاول الحفاظ على موجودات وأصول ومكتسبات المنشاة. أما مبدا الإفصاح فهو أيضا يعنى الإفصاح عن هذه الإجراءات أمام اصحاب المنشاة والإدارات وغيرهم من

المهتمين بإجراءات التحفظ المحاسبي. فعند إجراء تقييم لأحد الأصول الثابتة أو المتداولة يتم التقييم بأقل سعر ومن الممكن عمل مخصصات لمواجهة الخسارة في الأصل. هذا هو مبدأ الحيطة والحذر أما الإفصاح عن تلك الإجراءات بقيمها فهو يتعلق بمبدأ الإفصاح.

٦- علاقة الإرتباط والتأثير بين الحوكمة والتحفظ المحاسبي :

تنبع العلاقة بين الحوكمة والتحفظ المحاسبي من أهمية دور كل منها في التعاقدات بين البنك وذلك بالنظر إلى أن البنوك تتكون من سلسلة من القرارات والعلاقات التعاقدية المتعلقة بمزاولة البنك لأنشطته، والتي يتم عقدها للتخفيف من مشاكل الوكالة المرتبطة بالفصل بين الملكية والإدارة والرقابة داخل البنك . ومن أهم هذه التعاقدات العقد المبرم بين حملة الاسهم و مجلس إدارة البنك باعتبارهم وكلاء عن الملاك وحملة الأسهم وقد تم توظيفهم للعمل على إدارة البنك نيابة عن هؤلاء الملاك . ونظرا لأن مجلس الإدارة والإدارة العليا قد تعمل على تعظيم ثرواتهم الخاصة بدلا من ثروة الملاك (المساهمين)، وللحد من هذه المشكلة المتمثلة في تولد النزعة لدى مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنوك إلى إدارة الأرباح نظراً لأن الأرقام المالية والمحاسبية تؤثر على ثرواتهم والدخول التي يحصلون عليها من البنك، وهذه النزعة تظهر في حرصهم على الوفاء بكافة الالتزامات والتعاقدات المدين بها البنك، زيادة نصيبهم من المكافآت والأرباح، وكذا الإتجاه نحو زيادة الأصول المملوكة للبنك لإعطاء المزيد من الجاذبية للمستثمرين وحملة الأسهم، وكذا الحد من بعض المصروفات الإدارية والقانونية لتسهيل وتنظيم عمليات التعاقد . وبعد فشل أدوات نظرية الوكالة من الحد من إدارة الأرباح من خلال تقارير مالية احتيالية اتجه المساهمون إلى أدوات أخرى للرقابة تمثلت في آليات الحوكمة بهدف التأكد من المصداقية ومدى القدرة على الاعتماد على التقارير المالية.

ويذكر (Watts,2003. شاهين ،٢٠١١) بأن من خصائص المعلومات المحاسبية أن تتصف بإمكانية الاعتماد عليها في تقييم عمليات التعاقد و أن تتوفر في الوقت المناسب، وإمكانية التحقق منها، وأن تتسم بالتحفظ وعدم المبالغة .وتنبع أهمية توقيت المعلومات في تقييم القرارات التعاقدية عن طريق إمكانية تفادي المخاطر الناتجة من ضعف سيطرة الإدارة على العمليات وإمكانية الوفاء بالالتزامات المدينة في أوقات استحقاقها، كذلك تسمح المعلومات في الوقت المناسب للمساهمين بمكافأة المديرين على نحو فعال ويمكن أصحاب الديون من التأكد بأن الشركة لن تتوقف عن سداد التزاماتها في أوقاتها المحددة .وفيما يتعلق بإمكانية التحقق من المعلومات المحاسبية فتعتبر هامة بالنسبة لعملية تنفيذ التعاقد، وتزداد أهمية درجة إمكانية التحقق من حدوث الأرباح بالمقارنة بالخسائر وذلك لأن طرفي التعاقد يحصلون على حصص غير متماثلة من ناتج التعاقد، وعدم التماثل في الحصص يقود إلى ضرورة التحقق من التوقيت الزمني لحدوث الخسائر أكثر من الأرباح(التحفظ المحاسبي). لذا فإن المديرين يميلون إلى التلاعب في العوائد والأرباح عن طريق تبني اتجاه تصاعدي في الأرباح من خلال اختيار سياسات محاسبية غير متحفظة تؤدي إلى تضخيم العوائد وإظهار نتائج أعمال الشركة بصورة غير واقعية لانتهاك سياسة التحفظ المحاسبي والحصول على مزيد من الأرباح والمكافآت. ويمكن القول أن التحفظ المحاسبي يساعد على إبراز المشاكل وإظهارها على السطح بدلاً من إخفائها بالشكل الذي يمكن حملة الأسهم من اتخاذ الإجراءات المصححة التي تضمن التغلب على هذه المشاكل وعدم تكرارها مرة أخرى. بالإضافة إلى ما سبق فإن الإعتراف الزمني بالخسائر حال تحققها يخفض من دوافع المديرين في الاستثمار في المشروعات ذات صافي قيمة حالية سالبة لأنهم على علم بأن هذه الخسائر سوف يتم الاعتراف بها حال حدوثها وخلال الفترة المعنية ، لذا فإن العديد من الآراء ترى أن استخدام المعلومات المحاسبية في إدارة التعاقد وتوفير بيئة مناسبة

للحوكمة قد أدت زيادة الطلب لتطبيق سياسات محاسبية أكثر تحفظاً، ومن أمثلة الممارسات المحاسبية المتحفظة استخدام سياسة تسعير المخزون آخر المدة بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهم أقل، وكذا الاعتراف بالخسائر المحتملة دون الاعتراف بالأرباح المحتملة . وتعتبر الحوكمة من إحدى الوسائل التي تتكامل مع التحفظ المحاسبي وتضمن تطبيقه على العمليات التعاقدية للبنوك وكذا التقارير والقوائم المالية وذلك للتعامل مع كافة مشاكل الوكالة وكذا الرقابة على تصرفات مجلس الإدارة والإدارة العليا ومنعهما من التلاعب في الأرقام والتقارير المالية .ويمكن الربط بين العلاقات التداخلية لآليات الحوكمة والتحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الشكل (١)

شكل رقم (١) تأثير علاقة الإرتباط بين الحوكمة والتحفظ المحاسبي

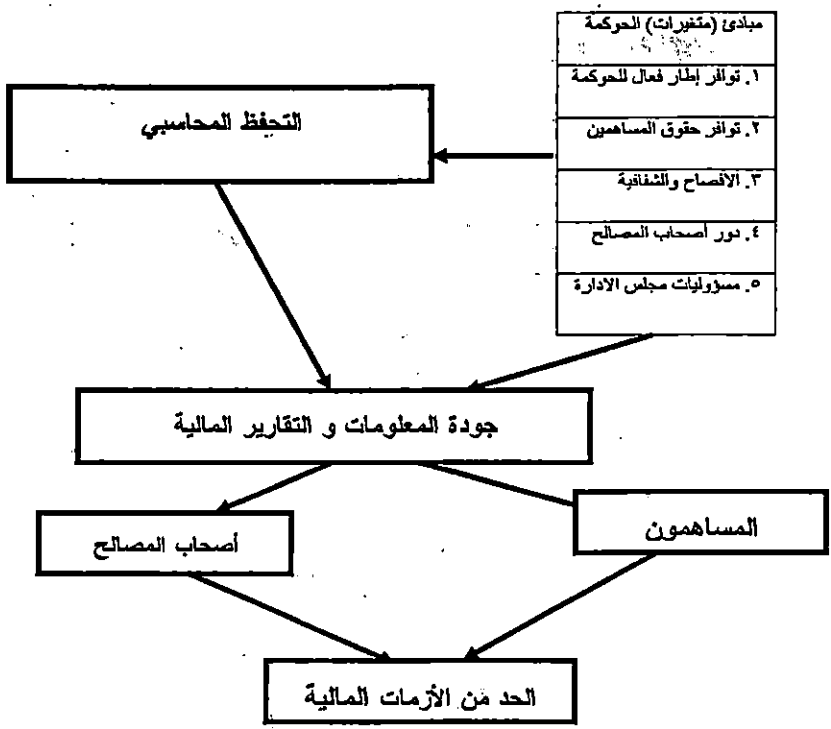

(إعداد الباحث)

ومن الشكل السابق يتضح ما يلي :

- تفعيل مبادئ الحوكمة تؤثر على زيادة التحفظ المحاسبي .
- تفعيل كل من آليات الحوكمة والتحفظ المحاسبي تؤدي الى زيادة جودة التقارير المالية .
- زيادة جودة التقارير المالية تؤدي الى حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح .
- ينعكس كل ما سبق في النهاية على الحد من الأزمات المالية.

٧- الدراسة الميدانية :

تستهدف الدراسة الميدانية اختبار فروض البحث والتوصل إلي أدلة تجريبية تؤيد أو لاتؤيد تلك الفروض في بيئة الممارسة المحاسبية السعودية.

٧-١ عينة البحث :

تتكون عينة البحث من (١٥٠) موظفا في البنوك السعودية، قام الباحث بتوزيع (١٥٠) إستبيان وتم تجميع (١١٨) إستبيان وهذا العدد يمثل (٧٩٪) من الإستبيانات الموزعة. و تم توزيع الاستبانات على عينة الدارسة المكونة من أربع مجموعات رئيسية هي: (عضو مجلس إدارة، مدير ، رئيس قسم، مساهم) وقد وجد (١٠٩) من هذه الاستبيانات صحيحة بنسبة ٧٣ % تقريبا. وهي نسبة جيدة من إجمالي الاستبيانات الموزعة. وتهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار فروض البحث ومناقشة مدى قبولها أو رفضها. ولتحقيق هذا الهدف فقد تم إعداد قائمة استبيان تقوم على معايير لجنة بازل Basel Committee للحوكمة في البنوك.

٧-٢ أداة البحث :

يتكون الاستبيان من (٥٤) عبارة تختص بوصف متغيرات الحوكمة بإستخدام مقياس Likert لتحديد أوزان العبارات التي تقيس مبادئ حوكمة بازل في البنوك السعودية، وكانت الأوزان على النحو التالي: أوافق بشدة، أوافق ، أوافق الى حد ما ، لا أوافق، غير موافق تماماً، وكانت المصداقية على الاستبيان تبعا ألفا كرونباخ (٠,٩٦٦). وتعد نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة (٦٠%)، وهذا يعني توافر درجة كبيرة من المصداقية في إجابات الأسئلة.

٧-٣ الأساليب الإحصائية :

تم إستخدام الأساليب الإحصائية التالية في هذا البحث:

- القياس الإحصائي الوصفي القائم على الحزم الإحصائية (SPSS) للحصول على المتوسطات الحسابية ، والإنحرافات المعيارية، وتم الإعتماد على قيمة الوسيط الفرضي البالغ (٣) كمعيار لقياس وتقييم متغيرات أو مبادئ حوكمة البنوك.
- إختبار T لعينة واحدة لاختبار علاقة الإرتباط بين مبادئ الحوكمة ومستوى التحفظ المحاسبي .
- اختبار كولمجروف – سمرنوف "One-Sample Kolmogorov Smirnov Test"

٧-٤ فروض الدراسة الميدانية :

بالإعتماد على مشكلة البحث والاتساق مع أهدافه يمكن صياغة فروض البحث فيما يلى :

الفرض الأول : لا تلتزم البنوك السعودية بتطبيق مبادئ حوكمة بازل .

وللوصول الى نتيجة نهائية بشأن التحقق من هذا الفرض تم إختبار الفروض الفرعية التالية:

١. لا تلتزم البنوك السعودية بتطبيق المبدأ الأول من مبادئ حوكمة بازل .
٢. لا تلتزم البنوك السعودية بتطبيق المبدأ الثاني من مبادئ حوكمة بازل .
٣. لا تلتزم البنوك السعودية بتطبيق المبدأ الثالث من مبادئ حوكمة بازل .
٤. لا تلتزم البنوك السعودية بتطبيق المبدأ الرابع من مبادئ حوكمة بازل .
٥. لا تلتزم البنوك السعودية بتطبيق المبدأ الخامس من مبادئ حوكمة بازل .
٦. لا تلتزم البنوك السعودية بتطبيق المبدأ السادس من مبادئ حوكمة بازل .
٧. لا تلتزم البنوك السعودية بتطبيق المبدأ السابع من مبادئ حوكمة بازل .
٨. لا تلتزم البنوك السعودية بتطبيق المبدأ الثامن من مبادئ حوكمة بازل .

الفرض الثاني : توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية لمبادئ حوكمة بازل و مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي .

وللوصول الى نتيجة نهائية بشأن التحقق من هذا الفرض تم إختبار الفروض الفرعية التالية:

١. توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية المبدأ الأول من مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي .
٢. توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية المبدأ الثاني من مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي .
٣. توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية المبدأ الثالث من مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي .
٤. توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية المبدأ الرابع من مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي.
٥. توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية المبدأ الخامس من مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي.
٦. توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية المبدأ السادس من مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي.
٧. توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية المبدأ السابع من مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي.
٨. توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية المبدأ الثامن من مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي.

٧-٥ التحليل الاحصائي لنتائج البحث :

٧-٥-١ قياس متغيرات البحث :

أولاً : قياس مبادئ الحوكمة (المتغيرات المستقلة) :

تم قياس مبادئ حوكمة بازل من خلال تصميم استبيان يختص بوصفها. وقد تم إستخدام مقياس Likert ذو الخمس نقاط لتحديد أوزان العبارات التي تقيس مبادئ حوكمة بازل في البنوك السعودية.

ثانياً : قياس مستوى التحفظ المحاسبي (المتغير التابع) : مدخل القيمة الدفترية إلي القيمة السوقية Book to Market approach(BTM)

تم قياس هذا المتغير من خلال البيانات الفعلية للقوائم المالية للبنوك محل الدراسة بإستخدام مقياس[6] نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية(p_t) الى القيمة الدفترية لحقوق الملكية(b_t)، حيث تمثل أبسط صور مقاييس التحفظ المحاسبي التي تربط بين عناصر المركز المالي ومتغيرات السوق وكلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما دلت على زيادة التحفظ المحاسبي ، وإذا تساوت هذه النسبة مع وإنخفضت عن الواحد الصحيح دلت على انخفاض التحفظ المحاسبي في التقارير المالية. ويمكن توضيح ذلك كما يلي (محمد،٢٠١١) :

(أ) حالة عدم وجود التحفظ المحاسبي:

ومع افتراض بقاء العوامل الأخرى علي حالها، فأنه يجب أن تعكس القيم المحاسبية للأصول قيمتها الحقيقية التي يجب أن تكون عليها في ضوء ظروف المنشأة، وبالتالي فإن العلاقة بين القيمة الدفترية والسوقية لحقوق الملكية يجب أن تكون في حدها الأمثل، أي أن نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية b_t إلي قيمتها السوقية p_tستساوي الواحد الصحيح أي:

$$\frac{p_t}{b_t} \leq 1$$

ويمكن وضع هذه المعادلة في صيغة انحدار على النحو التالي :

$$+£b_t = a + m p_t .$$

حيث أن قيمة معامل القيمة الدفترية لحقوق الدلكية m سيساوي الواحد الصحيح أو أقل في هذه الحالة، وأن جميع التغيرات في القيمة السوقية لحقوق الملكية p_tستكون راجعة لتغيرات القيمة الدفترية b_tبحيث إذا تغيرت القيمة الدفترية لحقوق الملكية بمقدار وحدة واحدة ستتغير القيمة السوقية بنفس القيمة والاشارة.

(ب) حالة وجود التحفظ المحاسبي :

حيث تكون القيمة االدفترية لحقوق الملكية أقل من قيمتها السوقية، وبالتالي ستكون نسبة القيمة السوقية إلي الدفترية لحقوق الملكية أكبر من واحد ، كما أن قيمة معامل القيمة الدفترية لحقوق الملكية m لن تكون مساوية للواحد الصحيح (أكبر من الواحد)، وأيضا قيمة معامل التحديد R^2 لمعادلة الانحدار السابقة لن تكون ذات دلالة إحصائية (جوهرية)، وقد يرجع ذلك إلي وجود عوامل أو متغيرات أخري تلعب دورا في تحديد القيمة السوقية بخلاف قيمتها الدفترية، وهذه المتغيرات تتضمن معلومات تتعلق بالأصول التي تم تقييمها بقيم قد

---

[6] المقياس الذي قدمه (Beaver & Ryan , 2000) .

تكون أقل من قيمتها الحقيقة، أو بأصول لم يتم الإعتراف بها أساساً ضمن الأصول في قائمة الدركز المالي نتيجة لتطبيق سياسات محاسبية متحفظة.

وقد أيد (Baver & Ryan, 2000) هذا المنهج (BTM) لفحص قيمة سهم المنشأة بمقارنة القيمة الدفترية مع القيمة السوقية، حيث تحتسب القيمة الدفترية من خلال قسمة (مجموع حقوق الملكية مطروحاً منها الأسهم الممتازة)علي المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية ، أما القيمة السوقية فهي عبارة عن سعر الإغلاق للسهم في نهاية أخر يوم تداول لذات العام، وقد اشارت الدراسة إلي قياس مستوي التحفظ المحاسبي باستخدام (BTM) من خلال مؤشرات الإحصاء الوصفية كالوسط الحسابي ، واختبارات Independent) (Sample t - test ، فإذا كانت هذه النسبة سالبة بدلالة إحصائية، يشير ذلك إلي انخفاض القيمة الدفترية عن قيمتها السوقية خلال الفترة الزمنية، وهذا يشير إلى وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية .إذ أن تقييم الشركة لذاتها يكون أقل من تقييم السوق لها، وبالتالي يشير ذلك إلى التحفظ في سياساتها المحاسبية .بمعنى آخر أن الشركة تستخدم سياسات محاسبية متحيزة نحو تعجيل الاعتراف بالمصروفات والخسائر وتأخير الإعتراف بالإيرادات والمكاسب.

٧-٥-٢ اختبار فروض البحث

أولاً : اختبار الفرض الأول:

لإختبار الفرض الإحصائى الأول والقائل بأنه "لا تلتزم البنوك السعودية بتطبيق مبادئ حوكمة بازل .(يقبل فرض العدم عندما تكون قيمة المتوسط اقل من ٣، ويرفض فرض العدم عندما تكون قيمة المتوسط اكبرمن او تساوي ٣ وذلك لكل مبدأ من مبادئ حوكمة بازل الثمانية) و للوصول الى نتيجة نهائية فقد تم إختبار الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول : لا تلتزم البنوك السعودية بتطبيق المبدأ الأول من مبادئ حوكمة بازل.

يبين الجدول رقم (١) نتائج التحليل الوصفي لمدى تطبيق البنوك السعودية للمبدأ الأول من مبادئ حوكمة بازل حيث يظهر الوسط الحسابي والإنحراف المعياري والأهمية النسبية لبنود المبدأ الأول. كما يظهر الجدول نتائج الاختبارات الاحصائية لاختبار كولمجروف – سمرنوف .

جدول رقم (١): نتائج مدى تطبيق المبدأ الأول لحوكمة بازل في البنوك السعودية

الأسئلة التي تقيس مدى تطبيق المبدأ الأول لحوكمة بازل	Mean	Std. Dev	الأهمية النسبية	كولموجوروف-سميرنوف	Sig.
١. أعضاء مجلس الادارة مؤهلين لمراكزهم الوظيفية.	٤,٥٠	٠,٥٠٢	%٩٠	٣,٥٧٧	0.00
٢.يتم توفير آلية تكفل تجنب تضارب المصالح.	٤,١٠	٠,٨٦٠	%٨٢	٢,٨٦٢	0.00
٣.يقوم مجلس الادارة بتشكيل لجان لمساعدته	٤,٣٥	٠,٤٧٩	%٨٧	٤,٣٦٥	0.00
٤.أعضاء مجلس الادارة على دراية تامة بالحوكمة.	٤,٦٧	٠,٤٧٢	%٩٣	٤,٤٦٣	0.00
٥.يقوم أعضاء مجلس الادارة بصياغة استراتيجية العمل وسياسة المخاطر	٤,٤١	٠,٤٩٥	%٨٨	٤,٠٢٢	0.00
٦.يقوم أعضاء مجلس الادارة باختيار وتعيين ومراقبة المديرين التنفيذيين.	٤,٣٣	٠,٤٧٢	%٨٧	٤,٤٦٣	0.00
٧.أعضاء مجلس الادارة على دراية كافية بمبادئ وأسس الأنشطة المالية للبنك وبالبيئة التشريعية	٤,٣٥	٠,٤٧٩	%٨٧	٤,٣٦٥	0.00
المتوسط	٤,٣٩	٠,٥٣٧	%٨٧	٤,٠١٢	0.00

يتبين من الجدول رقم (١) أن قيمة الوسط الحسابي للمبدأ الأول لحوكمة بازل في البنوك السعودية بلغت (٤,٣٩) و قيمة **Sig. =0.00** بما يعني رفض فرض العدم وقبول القرض البديل القائل بأن البنوك السعودية تلتزم بتطبيق المبدأ الأول من مبادئ حوكمة بازل .

الفرض الفرعي الثاني : لا تلتزم البنوك السعودية بتطبيق المبدأ الثاني من مبادئ حوكمة بازل.

يبين الجدول رقم (٢) نتائج التحليل الوصفي لمدى تطبيق البنوك السعودية للمبدأ الثاني من مبادئ حوكمة بازل .

جدول رقم (٢): نتائج مدى تطبيق المبدأ الثاني لحوكمة بازل في البنوك السعودية

الأسئلة التي تقيس مدى تطبيق المبدأ الثاني لحوكمة بازل	Mean	Std. Dev	الأهمية النسبية	كولموجورو فـسمرنوف	Sig.
يوافق ويراقب مجلس الادارة على الأهداف الاستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل.	٤,٦٧	٠,٤٧٢	%٩٣	٤,٤٦٣	0.00
يأخذ أعضاء مجلس الادارة فى الاعتبار مصالح اصحاب المصلحة.	٤,٣٣	٠,٤٧٢	%٨٧	٤,٤٦٣	0.00
يتأكد مجلس الادارة من أن الادارة التنفيذية تطبق السياسات الاستراتيجية للبنك.	٤,٦٥	٠,٤٧٩	%٩٣	٤,٣٦٥	0.00
يتأكد مجلس الادارة من أن الادارة التنفيذية تمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التى تضعف الحوكمة .	٤,٩٩	٠,٠٩٦	%١٠٠	٥,٥٢٣	0.00
يوفر مجلس الادارة الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدوا تقارير عن ممارسات غير قانونية.	٤,٤٣	٠,٤٩٨	%٨٩	٣,٩٢٣	0.00
هناك رقابة على حالات تعارض المصالح الخاصة بالمديرين وأعضاء مجلس الادارة	٤,٦٧	٠,٤٧٢	%٩٣	٤,٤٦٣	0.00
المتوسط	٤,٦٣	٠,٤١٥	%٩٣	٤,٥٣٣	0.00

يتبين من الجدول رقم (٢) أن قيمة الوسط الحسابي للمبدأ الثاني لحوكمة بازل في البنوك السعودية بلغت (٤,٦٣) و قيمة **Sig. =0.00** بما يعني رفض فرض العدم وقبول القرض البديل القائل بأن البنوك السعودية تلتزم بتطبيق المبدأ الثاني من مبادئ حوكمة بازل .

الفرض الفرعي الثالث : لا تلتزم البنوك السعودية بتطبيق المبدأ الثالث من مبادئ حوكمة بازل.

يبين الجدول (٣) نتائج مدى تطبيق المبدأ الثالث لحوكمة بازل في البنوك السعودية من خلال الوسط الحسابي والإنحراف المعياري واختبار كولمجروف – سمرنوف والأهمية النسبية.

جدول رقم (٣) :نتائج مدى تطبيق المبدأ الثالث لحوكمة بازل في البنوك السعودية

الأسئلة التي تقيس مدى تطبيق المبدأ الثالث لحوكمة بازل	Mean	Std. Dev	الأهمية النسبية	كولموجورو فـ سميرنوف	Sig.
١. يضع مجلس الادارة حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة فى البنك لأنفسهم.	٤,٦٥	٠,٤٧٩	%٩٣	٤,٣٦٥	0.00
٢. يضع مجلس الادارة حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة فى البنك للإدارة العليا والمديرين.والعاملين.	٤,٦٧	٠,٤٧٢	%٩٣	٤,٤٦٣	0.00
٣. يضع مجلس الادارة هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسئوليات.	٤,٣٢	٠,٤٦٩	%٨٦	٤,٥١١	0.00
٤. يتم التاكد من سلامة النظم المحاسبية والتقارير المالية للبنك بما في ذلك الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية.	٤,٦٧	٠,٤٧٢	%٩٣	٤,٤٦٣	0.00
المتوسط	٤,٥٧	٠,٤٧٣	%٩١	٤,٤٥١	0.00

يتبين من الجدول رقم (٣) أن قيمة الوسط الحسابي للمبدأ الثالث لحوكمة بازل في البنوك السعودية بلغت (٤,٥٧) و قيمة **Sig. =0.00** بما يعني رفض فرض العدم وقبول القرض البديل القائل بأن البنوك السعودية تلتزم بتطبيق المبدأ الثالث من مبادئ حوكمة بازل .

الفرض الفرعي الرابع : لا تلتزم البنوك السعودية بتطبيق المبدأ الرابع من مبادئ حوكمة بازل.

يبين الجدول رقم (٤) نتائج التحليل الوصفي لمدى تطبيق البنوك السعودية للمبدأ الرابع من مبادئ حوكمة بازل حيث يظهر الوسط الحسابي والإنحراف المعياري والأهمية النسبية لبنود المبدأ الرابع. كما يظهر الجدول نتائج الاختبارات الاحصائية لاختبار كولمجروف – سمرنوف .

جدول رقم (٤): نتائج مدى تطبيق المبدأ الرابع لحوكمة بازل في البنوك السعودية

الأسئلة التي تقيس مدى تطبيق المبدأ الرابع لحوكمة بازل	Mean	Std. Dev	الأهمية النسبية	كولموجور وف- سميرنوف	Sig.
١. يضع مجلس الادارة مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس.	٤,٨٣	٠,٣٧٣	%٩٧	٥,٢٨١	0.00
٢. يمتلك المسئولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك.	٤,٨٣	٠,٣٨١	%٩٧	٥,٢٤١	0.00
٣. تتم أنشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التى وضعها مجلس الادارة.	٤,٤٣	٠,٤٩٨	%٨٩	٣,٩٢٣	0.00
٤. تتم أنشطة البنك وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية.	٤,٣٣	٠,٤٧٢	%٨٧	٤,٤٦٣	0.00
المتوسط	٤,٦١	٠,٤٣١	%٩٣	٤٧٢٧	0.00

يتبين من الجدول رقم (٤) أن قيمة الوسط الحسابي للمبدأ الرابع لحوكمة بازل في البنوك السعودية بلغت (٤,٦١) و قيمة **Sig. =0.00** بما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن البنوك السعودية تلتزم بتطبيق المبدأ الرابع من مبادئ حوكمة بازل.

الفرض الفرعي الخامس : لا تلتزم البنوك السعودية بتطبيق المبدأ الخامس من مبادئ حوكمة بازل.

يبين الجدول رقم (٥) نتائج التحليل الوصفي لمدى تطبيق البنوك السعودية للمبدأ الخامس من مبادئ حوكمة بازل .

جدول رقم (٥): نتائج مدى تطبيق المبدأ الخامس لحوكمة بازل في البنوك السعودية

الأسئلة التي تقيس مدى تطبيق المبدأ الخامس لحوكمة بازل	Mean	Std. Dev	الأهمية النسبية	كولموجور وف- سميرنوف	Sig.
١. يضع مجلس الادارة آليات تدعم استقلال مراقب الحسابات.	٤,٣٣	٠,٤٧٢	%٨٧	٤,٤٦٣	0.00
٢. يضع مجلس الادارة آليات تدعم نظام الرقابة الداخلية.	٤,٠٣	٠,٨٢٢	%٨١	٢,٤٠٥	0.00
٣. تقرالإدارة العليا للبنك بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية.	٤,٦٧	٠,٤٧٢	%٩٣	٤,٤٦٣	0.00
٤. تقرالإدارة العليا للبنك بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الخارجية.	٤,١٧	٠,٣٨١	%٨٣	٥,٢٤١	0.00
٥. يعمل مجلس الإدارة على ممارسة مراقبى الحسابات الخارجيين عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة.	٤,٣٣	٠,٤٧٢	%٨٧	٤,٤٦٣	0.00
٦. يعمل مجلس الإدارة على مشاركة مراقبى الحسابات الخارجيين فى عمليات الرقابة الداخلية بالبنك المرتبطة بالإفصاح فى القوائم المالية.	٤,٣٣	٠,٤٧٢	%٨٧	٤,٤٦٣	0.00
٧. تقوم لجنة المراجعة الداخلية بكتابة التقارير مباشرة الى مجلس الادارة .	٤,٣٣	٠,٤٧٢	%٨٧	٤,٤٦٣	0.00
المتوسط	٤,٣١	٠,٥٠٩	%٨٦	٤,٢٨٠	0.00

يتبين من الجدول رقم (٥) أن قيمة الوسط الحسابي للمبدأ الخامس لحوكمة بازل في البنوك السعودية بلغت (٤,٣١) و قيمة **Sig. =0.00** بما يعني رفض فرض العدم وقبول القرض البديل القائل بأن البنوك السعودية تلتزم بتطبيق المبدأ الخامس من مبادئ حوكمة بازل.

الفرض الفرعي السادس : لا تلتزم البنوك السعودية بتطبيق المبدأ السادس من مبادئ حوكمة بازل.

يبين الجدول رقم (٦) نتائج مدى تطبيق المبدأ السادس لحوكمة بازل في البنوك السعودية من خلال الوسط الحسابي والإنحراف المعياري واختبار كولمجروف - سمرنوف والأهمية النسبية من خلال التحليل الإحصائي الوصفي للمبدأ السادس من مبادئ حوكمة بازل .

جدول رقم (٦): نتائج مدى تطبيق المبدأ السادس لحوكمة بازل في البنوك السعودية

الأسئلة التي تقيس مدى تطبيق المبدأ السادس لحوكمة بازل	Mean	Std. Dev	الأهمية النسبية	كولموجوروف- سميرنوف	Sig.
١. يعمل مجلس الادارة على تناسب سياسات الأجور مع أهداف واستراتيجية البنك فى الآجل الطويل.	٤,٣٣	٠,٤٧٢	%٨٧	٤,٤٦٣	0.00
٢. يعمل مجلس الادارة على تناسب سياسات المكافآت مع أهداف واستراتيجية البنك فى الآجل الطويل.	٤,٦٨	٠,٤٦٩	%٩٤	٤,٥١١	0.00
٣. ترتبط حوافز الادارة العليا بأهداف البنك فى الآجل الطويل.	٤,٣٥	٠,٤٧٩	%٨٧	٤,٣٦٥	0.00
٤. ترتبط حوافز المديرين التنفيذيين بأهداف البنك فى الآجل الطويل.	٤,٣٥	٠,٩٤٠	%٨٧	٤,٤٧٥	0.00
المتوسط	٤,٤٣	٠,٥٩٠	%٨٩	٤,٤٥٤	0.00

يتبين من الجدول رقم (٦) أن قيمة الوسط الحسابي للمبدأ السادس لحوكمة بازل في البنوك السعودية بلغت (٤,٤٣) و قيمة **Sig. =0.00** بما يعني رفض فرض العدم وقبول القرض البديل القائل بأن البنوك السعودية تلتزم بتطبيق المبدأ السادس من مبادئ حوكمة بازل.

الفرض الفرعي السابع : لا تلتزم البنوك السعودية بتطبيق المبدأ السابع من مبادئ حوكمة بازل.

يبين الجدول رقم (٧) نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لمدى تطبيق المبدأ السابع لحوكمة بازل في البنوك السعودية من خلال الوسط الحسابي والإنحراف المعياري والأهمية النسبية واختبار كولمجروف - سمرنوف.

جدول رقم (٧): نتائج مدى تطبيق المبدأ السابع لحوكمة بازل في البنوك السعودية

الأسئلة التي تقيس مدى تطبيق المبدأ السابع لحوكمة بازل	Mean	Std .Dev	الأهمية النسبية	كولموجورو ف-سميرنوف	Sig.
١. يتم الإفصاح فى الوقت المناسب والدقيق من خلال التقارير الدورية والسنوية.	٤,٦٧	٠,٤٧٢	%٩٣	٤,٤٦٣	0.00
٢.يتم الإفصاح عن كافة البيانات المتعلقة بالامور المالية للبنك.	٤,٣٥	٠,٩٣٧	%٨٧	٤,٤٥١	0.00
٣.يتم الإفصاح فى الوقت المناسب والدقيق من خلال موقع البنك على الإنترنت.	٤,٦٧	٠,٤٧٢	%٩٣	٤,٤٦٣	0.00
٤.يتم الإفصاح عن وجود أي مصالح خاصة بأعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين	٤,٦٦	٠,٤٧٦	%٩٣	٤,٤١٤	0.00
٥. يتم الإفصاح عن معلومات كافية عن هيكل ملكية البنك.	٤,٩٩	٠,٠٩٦	%١٠٠	٥,٥٢٣	0.00
٦. يتم الإفصاح عن معلومات كافية عن أهداف البنك	٤,٦٧	٠,٤٧٢	%٩٣	٤,٤٦٣	0.00
٧.هناك إفصاح عام ملائم لكافة اصحاب المصالح في البنك .	٤,٣٥	٠,٤٧٩	%٨٧	٤,٣٦٥	0.00
٨.يتم الإفصاح عن مؤهلات أعضاء مجلس الادارة والمديرين واللجان.	٤,٣٣	٠,٤٧٢	%٨٧	٤,٤٦٣	0.00
٩.يتم الإفصاح عنها المعلومات المتعلقة بالمخاطر والمراجعة الداخلية.	٤,٣٣	٠,٤٧٢	%٨٧	٤,٤٦٣	0.00
١٠.يتم الإفصاح عن هيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين والمديرين.	٤,٦٨	٠,٤٦٩	%٩٤	٤,٥١١	0.00
المتوسط	٤,٥٧	٠,٤٨٢	%٩١	٤,٥٥٨	0.00

يتبين من الجدول رقم (٧) أن قيمة الوسط الحسابي للمبدأ السابع لحوكمة بازل في البنوك السعودية بلغت (٤,٥٧) و قيمة **Sig. =0.00** بما يعني رفض فرض العدم وقبول القرض البديل القائل بأن البنوك السعودية تلتزم بتطبيق المبدأ السابع من مبادئ حوكمة بازل.

الفرض الفرعي الثامن : لا تلتزم البنوك السعودية بتطبيق المبدأ الثامن من مبادئ حوكمة بازل.

يبين الجدول رقم (٨) نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لمدى تطبيق المبدأ الثامن لحوكمة بازل في البنوك السعودية من خلال الوسط الحسابي والإنحراف المعياري والأهمية النسبية واختبار كولمجروف - سمرنوف .

جدول رقم (٨): نتائج مدى تطبيق المبدأ الثامن لحوكمة بازل في البنوك السعودية

الأسئلة التي تقيس مدى تطبيق المبدأ الثامن لحوكمة بازل	Mean	Std. Dev	الأهمية النسبية	كولموجورو فـسميرنوف	Sig.
١. يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك	٤,٦٧	٠,٤٧٢	%٩٣	٤,٤٦٣	0.00
٢. يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا البيئة التشريعية التى يعمل من خلالها البنك.	٣,٦٩	٠,٤٨٥	%٩٤	٤,٣٧٣	0.00
٣. لا يقوم البنك بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون خدمات وأنشطة بوفرها لهم لممارسة أنشطة غير مشروعة.	٤,٣٣	٠,٤٧٢	%٨٧	٤,٤٦٣	0.00
٤. لايتعرض البنك لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر	٤,٦٧	٠,٤٧٢	%٩٣	٤,٤٦٣	0.00
المتوسط	٤,٣٤	٠,٤٧٦	%٩٢	٤,٤٤١	0.00

يتبين من الجدول رقم (٨) أن قيمة الوسط الحسابي للمبدأ الثامن لحوكمة بازل في البنوك السعودية بلغت (٤,٣٤) و قيمة **Sig. =0.00** بما يعني رفض فرض العدم وقبول القرض البديل القائل بأن البنوك السعودية تلتزم بتطبيق المبدأ الثامن من مبادئ حوكمة بازل.

و يظهر الجدول التالي رقم (٩) ترتيب مستوى تطبيق مباديء حوكمة بازل في البنوك السعودية طبقا لاهميتها النسبية .

جدول رقم (٩): ترتيب البنوك حسب درجة الأهمية النسبية لتطبيق مباديء حوكمة بازل

م	مبادئ حوكمة بازل	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية النسبية
١	المبدأ الأول لحوكمة بازل	٤,٣٩	%٨٧	٥
٢	المبدأ الثاني لحوكمة بازل	٤٦٣	%٩٣	١
٣	المبدأ الثالث لحوكمة بازل	٤,٥٧	%٩١	٣
٤	المبدأ الرابع لحوكمة بازل	٤,٦١	%٩٣	١
٥	المبدأ الخامس لحوكمة بازل	٤,٣١	%٨٦	٦
٦	المبدأ السادس لحوكمة بازل	٤,٤٣	%٨٩	٤
٧	المبدأ السابع لحوكمة بازل	٤,٥٧	%٩١	٣
٨	المبدأ الثامن لحوكمة بازل	٤,٣٤	%٩٢	٢

ويتبين من الجدول رقم (١٠) أن المبدأ الثاني والرابع من مبادئ حوكمة بازل حلا في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية لمدى تطبيق مبادئ حوكمة بازل في البنوك

السعودية، وجاء المبدأ الثامن في المرتبة الثانية ، ثم جاء المبدأ السابع في المرتبة الثالثة ، واخيراً حل المبدأ الأول والخامس من مبادئ حوكمة بازل في المرتبة قبل الأخيرة والأخيرة من حيث الأهمية النسبية.

ثانياً : إختبار الفرض الثاني : توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية لمباديء حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي.

ولأغراض قياس إرتباط مبادئ حوكمة بازل بمستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية تم قياس مستوى التحفظ المحاسبي (المتغير التابع) من خلال البيانات الفعلية للقوائم المالية للبنوك محل الدراسة بإستخدام مقياس[7] نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية (p_t) الى القيمة الدفترية لحقوق الملكية(b_t)، حيث كلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما دلت على زيادة التحفظ المحاسبي ، وإذا إنخفضت عن الواحد الصحيح دلت على انخاض التحفظ المحاسبي في التقارير المالية ، وكان الوسط الحسابي لنتائج قياس مستوى التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية من خلال نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية الى القيمة الدفترية لعينة البحث (٢,٩٩) . وهذا على زيادة التحفظ المحاسبي للقوائم المالية في البنوك محل الدراسة، وللوصول الى نتيجة نهائية بشأن التحقق من هذا الفرض من خلال علاقته بمبادئ حوكمة بازل تم إختبار الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول : توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية المبدأ الأول من مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي .

يبين الجدول (١٠) نتائج علاقة الإرتباط بين مدى تطبيق المبدأ الأول لحوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية.

جدول رقم (١٠):
علاقة الإرتباط بين بين مدى تطبيق المبدأ الأول لحوكمة بازل ومستوى التحفظ المحاسبي

م	المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) / المتغير المستقل	Mean	St.dev	R	قيمة (t)	قيمة α = ٥%
١	المبدأ الأول لحوكمة بازل	٤,٣٣	٠,٤٧٢	٠,٩٥	٧,٨٧	0.00

ويتبين من الجدول (١٠) وجود علاقة إرتباط قوية وموجبة بين تطبيق المبدأ الأول لحوكمة بازل بوصفه متغيراً مستقلاً ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي بوصفه متغيراً تابعاً. حيث بلغ معامل الإرتباط بينهما (٠,٩٥) ، و قيمة **Sig. =0.00** .

ويمكن تفسير النتائج السابقة بأن تأهيل أعضاء مجلس الادارة لمراكزهم الوظيفية والقدرة على ادارة العمل بالبنك و توفير آلية تكفل تجنب تضارب المصالح وقيام مجلس الادارة بتشكيل لجان لمساعدته (لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية ولجنة ادارة المخاطر ولجنة

[7] المقياس الذي قدمه (Beaver & Ryan , 2000) .

الأجور) ودرايتهم التامة بالحوكمة المصرفية وصياغتهم لاستراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر.وقيامهم باختيار وتعيين ومراقبة المديرين التنفيذيين. له تأثير كبير في زيادة مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية.

وبناءً على ماسبق يمكن قبول الفرض القائل بوجود علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المبدأ الأول لحوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية.

الفرض الفرعي الثاني : توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية المبدأ الثاني من مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي .

يبين الجدول (١١) نتائج علاقة الإرتباط بين تطبيق المبدأ الثاني من مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية.

جدول رقم (١١):
نتائج علاقة الإرتباط بين تطبيق المبدأ الثاني لحوكمة بازل ومستوى التحفظ المحاسبي

م	المتغيرالتابع (التحفظ المحاسبي) / المتغير المستقل	Mean	St.dev	R	قيمة (t)	قيمة α = ٥%
١	المبدأ الثاني لحوكمة بازل	٤,٣٦	٠,٤٨٢	٠,٩٦	٨,٨٧	0.00

ويتبين من الجدول (١١) وجود علاقة إرتباط قوية وموجبة بين تطبيق المبدأ الثاني لحوكمة بازل بوصفه متغيراً مستقلاً ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي بوصفه متغيراً تابعاً إذ بلغ معامل الإرتباط بينهما (٠,٩٦) ، و قيمة **Sig. =0.00** .

ويمكن تفسير النتائج السابقة بأن موافقة ومراقبة مجلس الادارة للأهداف الاستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل.والأخذ فى الاعتبار مصالح اصحاب المصلحة وتأكدهم من أن الادارة التنفيذية تطبق السياسات الاستراتيجية للبنك.وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التى تضعف الحوكمة.وبتوفيره الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدوا تقارير عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية. والرقابة على حالات تعارض المصالح الخاصة بالمديرين وأعضاء مجلس الادارة. له تأثير كبير في زيادة مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية.

وبناءً على ماسبق يمكن قبول فرض وجود علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المبدأ الثاني لحوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية.

الفرض الفرعي الثالث: توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية المبدأ الثالث من مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي .

يبين الجدول (١٢) نتائج علاقة الإرتباط بين تطبيق المبدأ الثالث لحوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية.

جدول (١٢):
نتائج علاقة الإرتباط بين تطبيق المبدأ الثالث لحوكمة بازل و مستوى التحفظ المحاسبي

م	المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) / المتغير المستقل	Mean	St.dev	R	قيمة (t)	قيمة α = ٥%
١	المبدأ الثالث لحوكمة بازل	٤,٣٥	٠,٤٧٩	٠,٩٧	١٠,٤٨	0.00

ويتبين من الجدول (١٢) وجود علاقة إرتباط قوية وطردية بين تطبيق المبدأ الثالث لحوكمة بازل بوصفه متغيراً مستقلاً ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي بوصفه متغيراً تابعاً إذ بلغ معامل الإرتباط بينهما (٠,٩٧) ، و قيمة **Sig. =0.00** .

ويمكن تفسير النتائج السابقة بأن قيام مجلس الادارة بوضع حدوداً واضحة للمسئوليات والمحاسبة فى البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين ووجود هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسئوليات. له تأثير كبير في زيادة مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية.

وبناءً على ماسبق تم قبول فرض وجود علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المبدأ الثالث لحوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية.

الفرض الفرعي الرابع: توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية المبدأ الرابع من مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي .

يبين الجدول (١٣) نتائج علاقة الإرتباط بين تطبيق البنوك السعودية المبدأ الرابع من مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي .

جدول (١٣):
نتائج علاقة الإرتباط بين تطبيق المبدأ الرابع لحوكمة بازل ومستوى التحفظ المحاسبي

م	المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) / المتغير المستقل	Mean	St.dev	R	قيمة (t)	قيمة α = ٥%
١	المبدأ الرابع لحوكمة بازل	٤,٦٧	٠,٤٧٢	٠,٩٨	٩,٦٣	0.00

ويتبين من الجدول (١٣) وجود علاقة إرتباط قوية وموجبة بين تطبيق المبدأ الرابع لحوكمة بازل بوصفه متغيراً مستقلاً ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي بوصفه متغيراً تابعاً إذ بلغ معامل الإرتباط بينهما (٠,٩٨) ، و قيمة **Sig. =0.00** .

ويمكن تفسير النتائج السابقة بأن وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة مجلس الادارة وامتلاك المسئولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك وان أنشطتة تتم وفقا للسياسات والنظم التى وضعها مجلس الادارة ووفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية له تأثير كبير في زيادة مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية.

وبناءً على ماسبق تم قبول فرض وجود علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المبدأ الرابع لحوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية.

الفرض الفرعي الخامس : توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية المبدأ الخامس من مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي .

بين الجدول (١٤) نتائج علاقة الإرتباط بين تطبيق البنوك السعودية المبدأ الخامس من مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي .

جدول (١٤):

نتائج علاقة الإرتباط بين تطبيق المبدأ الخامس لحوكمة بازل ومستوى التحفظ المحاسبي

م	المتغيرالتابع (التحفظ المحاسبي) / المتغير المستقل	Mean	St.dev	R	قيمة (t)	قيمة α = ٥%
١	المبدأ الخامس لحوكمة بازل	٤,٧٣	٠,٤٤٤	٠,٩٨	١٠,٢٨	0.00

ويتبين من الجدول (١٤) وجود علاقة إرتباط قوية وموجبة بين تطبيق المبدأ الخامس لحوكمة بازل بوصفه متغيراً مستقلاً ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي بوصفه متغيراً تابعاً إذ بلغ معامل الإرتباط بينهما (٠,٩٨) ، و قيمة **Sig. =0.00**.

ويمكن تفسير النتائج السابقة بأن استقلال مراقب الحسابات و الرقابة الداخلية وإقرار ادارة البنك بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية و التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالى للبنك فى جميع جوانبه من خلال التأكد من أن مراقبى الحسابات الخارجيين يمارسون عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة وأن مشاركتهم فى عمليات الرقابة الداخلية بالبنك المرتبطة بالإفصاح فى القوائم المالية له تأثير كبير في زيادة مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية.

وبناءً على ماسبق تم قبول فرض وجود علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المبدأ الخامس لحوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية.

الفرض الفرعي السادس: توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية المبدأ السادس من مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي .

يبين الجدول رقم (١٥) نتائج علاقة الإرتباط بين تطبيق البنوك السعودية المبدأ السادس من مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي .

جدول (١٥):

نتائج علاقة الإرتباط بين تطبيق المبدأ السادس لحوكمة بازل ومستوى التحفظ المحاسبي

م	المتغيرالتابع (التحفظ المحاسبي) / المتغير المستقل	Mean	St.dev	R	قيمة (t)	قيمة α = ٥%
١	المبدأ السادس لحوكمة بازل	٤,٨٣	٠,٣٨١	٠,٩٩	٨,٧٩	0.00

ويتبين من الجدول (١٥) وجود علاقة إرتباط قوية وموجبة بين تطبيق المبدأ السادس لحوكمة بازل بوصفه متغيراً مستقلاً ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي بوصفه متغيراً تابعاً إذ بلغ معامل الإرتباط بينهما (٠,٩٩) ، و قيمة Sig. =0.00 .

ويمكن تفسير النتائج السابقة بأن قيام مجلس الإدارة بالتأكد من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف واستراتيجية البنك فى الآجل الطويل وان ربط حوافز الادارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك فى الآجل الطويل له تأثير كبير في زيادة مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية.

وبناءً على ماسبق تم قبول فرض وجود علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المبدأ السادس لحوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية.

الفرض الفرعي السابع : توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية المبدأ السابع من مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي .

يبين الجدول رقم (١٦) نتائج علاقة الإرتباط بين تطبيق البنوك السعودية المبدأ السابع من مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي .

جدول رقم (١٦):
نتائج علاقة الإرتباط بين تطبيق المبدأ السابع لحوكمة بازل ومستوى التحفظ المحاسبي

م	المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) / المتغير المستقل	Mean	St.dev	R	قيمة (t)	قيمة α = ٥%
١	المبدأ السابع لحوكمة بازل	٤,٩١	٠,٢٩٠	٠,٩٩	١٠,٨٩	0.00

ويتبين من الجدول (١٦) وجود علاقة إرتباط قوية وطردية (موجبة) بين تطبيق المبدأ السابع لحوكمة بازل بوصفه متغيراً مستقلاً ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي بوصفه متغيراً تابعاً إذ بلغ معامل الإرتباط بينهما (٠,٩٩) ، و قيمة Sig. =0.00 .

ويمكن تفسير النتائج السابقة بأن الافصاح والشفافية له تأثير كبير في زيادة مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية.

وبناءً على ماسبق تم قبول فرض وجود علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المبدأ السابع لحوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية.

الفرض الفرعي الثامن : توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية المبدأ الثامن من مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي .

يبين الجدول (١٧) نتائج علاقة الإرتباط بين مدى تطبيق المبدأ الثامن لحوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي.

جدول (١٧) :

نتائج علاقة الإرتباط بين تطبيق المبدأ الثامن لحوكمة بازل ومستوى التحفظ المحاسبي

م	المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) / المتغير المستقل	Mean	St.dev	R	قيمة (t)	قيمة α = ٥%
١	المبدأ الثامن لحوكمة بازل	٤,٩١	٠,٢٩٠	٠,٩٩	١٠,٨٩	0.00

ويتبين من الجدول (١٧) وجود علاقة إرتباط قوية وموجبة بين تطبيق المبدأ الثامن لحوكمة بازل بوصفه متغيراً مستقلاً ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي بوصفه متغيراً تابعاً. إذ بلغ معامل الإرتباط بينهما (٠,٩٩) ، و قيمة Sig. =0.00 .

ويمكن تفسير النتائج السابقة بأن تفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التى يعمل من خلالها وللمخاطر القانونية التي يمكن أن يتعرض لها البنك بشكل غير مباشر له تأثير كبير في زيادة مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية. وبناءً على ماسبق تم قبول فرض وجود علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المبدأ الثامن لحوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية.

وللتحقق من معنوية علاقة الإرتباط بين مبادئ حوكمة بازل كمتغير كلي مستقل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي كمتغير تابع من خلال نتائج الجدول رقم (١٨) يتبين وجود علاقة إرتباط قوية وموجبة بين مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي ، حيث بلغ معامل الإرتباط بينهما (٠,٩٧). و قيمة Sig. =0.00. وبالتالي فإن تطبيق مبادئ حوكمة بازل له تأثير كبير في زيادة مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية.

جدول رقم (١٨):

نتائج علاقة الإرتباط بين مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي

م	المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) / المتغير المستقل	Mean	St.dev	R	قيمة (t)	قيمة α = ٥%
١	مبادئ حوكمة بازل	٤,٦٤	٠,٤١٤	٠,٩٧	٨,٧٤	0.00

وبناءً على ماسبق تم قبول فرض البحث بأنه توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تبني البنوك لمباديء حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية ويمكن ترتيب قوة العلاقة الإرتباطية بين مبادئ (متغيرات) حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي كما هي موضحة في جدول رقم (١٩) على النحو التالي :

جدول (١٩):
ترتيب قوة العلاقة الإرتباطية بين مبادئ حوكمة بازل ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي

م	المتغير المستقل / المتغير التابع	التحفظ المحاسبي	ترتيب قوة العلاقة الإرتباطية
١	المبدأ الأول لحوكمة بازل	٠,٩٥	٥
٢	المبدأ الثاني لحوكمة بازل	٠,٩٦	٤
٣	المبدأ الثالث لحوكمة بازل	٠,٩٧	٣
٤	المبدأ الرابع لحوكمة بازل	٠,٩٨	٢
٥	المبدأ الخامس لحوكمة بازل	٠,٩٨	٢
٦	المبدأ السادس لحوكمة بازل	٠,٩٩	١
٧	المبدأ السابع لحوكمة بازل	٠,٩٩	١
٨	المبدأ الثامن لحوكمة بازل	٠,٩٩	١

ويتبين من الجدول (١٩) أن المبدأ السادس والسابع والثامن لحوكمة بازل حلوا في المرتبة الأولى من حيث إرتباطهم بمستوى تطبيق التحفظ المحاسبي ، وجاء المبدأ الرابع والخامس في المرتبة الثانية ، ثم المبدأ الثالث في المرتبة الثالثة ، واخيراً حل المبدأ الثاني و الأول في المرتبة قبل الاخيرة والاخيرة .وأن أكثر مبادئ الحوكمة تأثيراً المبدأ السادس والسابع والثامن وأقلهم تأثيراً المبدأ الأول من مبادئ حوكمة بازل.

٨- نتائج البحث والتوصيات:

٨-١ نتائج البحث :

توصل البحث إلى نتائج هامة بشأن فروض البحث وكانت على النحو التالي :

١. تلتزم البنوك السعودية بتطبيق مبادئ حوكمة بازل الثمانية .

٢. من حيث الأهمية النسبية لمدى تطبيق مبادئ حوكمة بازل في البنوك السعودية جاء المبدأ الثاني والرابع من مبادئ حوكمة بازل في المرتبة الأولى ، وحلا المبدأ الثامن في المرتبة الثانية ، ثم المبدأ السابع في المرتبة الثالثة ، واخيراً حل المبدأ الخامس من مبادئ حوكمة بازل في المرتبة الاخيرة من حيث الأهمية النسبية.

٣. توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية لمبادئ حوكمة بازل و مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي. وبالتالي فإن تطبيق مبادئ حوكمة بازل له تأثير كبير في زيادة مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في البنوك السعودية.

٤. من حيث قوة إرتباط مبادئ حوكمة بازل بمستوى تطبيق التحفظ المحاسبي. جاء المبدأ السادس والسابع والثامن لحوكمة بازل في المرتبة الأولى من حيث إرتباطهم بمستوى تطبيق التحفظ المحاسبي ، ثم المبدأ الرابع والخامس في المرتبة الثانية ، وحل المبدأ

الثالث في المرتبة الثالثة ، واخيراً المبدأ الثاني و الأول في المرتبة قبل الاخيرة والاخيرة.

٨-٢ التوصيات :

١- التوصية بضرورة أن تعمل البنوك على التطبيق الكامل لمبادئ حوكمة بازل لتأثيرها الفعال على مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي ومن ثم حماية حقوق أصحاب المصالح وأيضاً حماية البنوك والمودعين من التعرض لأزمات مالية.

٢- التوصية بعدم تخلي البنوك عن التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية بشرط أن يكون الالتزام بالسياسات المحاسبية المتحفظة متسق من سنة لأخرى منعاً لإدارة الأرباح وإعداد تقارير مالية احتيالية .

٣- على المنظمات المهنية تبني تطبيق مباديء الحوكمة في كافة القطاعات لتأثيرها على مستوى التحفظ المحاسبي وعلى الحد من قدرة مجلس الإدارة والإدارة العليا على إدارة الأرباح وتعظيم منافعهم الشخصية على حساب أصحاب المصالح الأخرى .

٩- اقتراحات لبحوث مستقبلية :

١- عمل بحوث مستقبلية تتناول مدى تطبيق وتأثير مبادئ الحوكمة على مستوى التحفظ المحاسبي على قطاعات أخرى غير البنوك .

٢- دراسة مقارنة بين مدى تطبيق وتأثير مبادئ الحوكمة على مستوى التحفظ المحاسبي بين البنوك في دول مختلفة .

٣- قياس تأثير اجراءات المراجعة الخارجية علي درجة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات الصناعية أو البنوك .

٤- اختبار التأثيرات الخاصة بعمليات التقاضي على العلاقة بين الحوكمة والتحفظ المحاسبي.

قائمة المراجع المقترحة :

أولا المراجع العربية :

١. ابو الخير ، مدثر طه (٢٠٠٨) "المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبى بالتطبيق على الشركات المتداولة فى سوق الأسهم المصرية " المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول.

٢. ابو بكر ، زمزم احمد ،(٢٠١١) ، سياسات التحفظ المحاسبي في الفكر المحاسبي المعاصر ومدى تأثيرها على جودة التقارير المحاسبية وقرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية المصرية ، رسالة ماجستير محاسبة – كلية التجارة وادارة الاعمال – جامعة حلوان.

٣. الأغا، عماد سليم، (٢٠١١). "دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية: دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

٤. البنك الأهلي المصري،(٢٠٠٣)، " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات"، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني.

٥. الداعور ، جبر إبراهيم ، عابد ، محمد نواف (٢٠١٣) " مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة: دراسة ميدانية ، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية ، العدد الأول، ص ٢٤٣ – ٢٨٠.

٦. الرحيلي، عوض بن سلامة (٢٠٠٨)، "لجان الم ا رجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة، المجلد ٢٢ ، العدد الأول، ص ص ٢١٨ :١٧٩ .

٧. ال غزوي، حسين عبد الجليل، (٢٠١٠)، "حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة اختبارية على شركات المساهمة العاملة في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الامام محمد بن سعود.

٨. حماد ، طارق عبد العال (، ٢٠٠٧) حوكمة الشركات ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، الدار الجامعية .

٩. حمدان، علام محمد ، (٢٠١١) ، تقييم مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وعلاقته بالحاكمية المؤسسية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، مجلة العلوم الإدارية ، جامعة الملك سعود المجلد ٢٣، العدد الثاني.

١٠. خضر، هنا عبد الحميد، (٢٠١٤)،" أثر هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية = دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة"، رسالة ماجستير- كلية التجارة - جامعة الاسكندرية .

١١. زغلول ، جودة عبدالرءوف محمد (٢٠٠٦) "تعزيز آليات حوكمة الشركات باستخدام نظام الأداء الاستراتيجى للجيل الثالث لمقياس الأداء المتوازن – دراسة ميدانية " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثانى .

١٢. راشد، محمد إبراهيم (٢٠١٠)، دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية فى إطار الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والاقتراض (دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية). رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة – جامعة الاسكندرية.

١٣. صالح ، رضا ابراهيم (٢٠١٠) " العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح و أثرها على جودة التقارير المالية فى بيئة الاعمال المصرية " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثانى.

١٤. عبدالملك ،أحمد رجب (٢٠٠٨) " دور حوكمة الشركات فى تحديد السعر العادل للأسهم فى سوق الأوراق المالية – دراسة تحليلية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، العدد الأول.

١٥. عبد الملك، احمد رجب،(2011) ،" أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري : دارسة نظرية وتطبيقية"، ، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول ، ص ص ١- ٥٤ .

١٦. عفيفى ، هلال (٢٠٠٨) "العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختيارى فى التقارير السنوية – دراسة اختبارية فى البيئة المصرية " ،مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، العدد الأول .

١٧. على ، اسامة عبدالوهاب احمد (٢٠١٢) ، التحفظ المحاسبي في ضوء الاتجاهات المحاسبية المعاصرة : دراسة نظرية و تطبيقية ، رسالة ماجستير محاسبة ، كلية التجارة، جامعة قنا .

١٨. قطب ، أحمد سعيد (٢٠٠٩) " التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة – دراسة ميدانية على سوق الأسهم السعودى" ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، العدد الأول ، مجلد (٤٦).

١٩. هنا عبد الحميد عبد الحميد خضر (٢٠١٤) ، أثر هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية : دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة ، رسالة ماجستير محاسبة، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية .

ثانيا المراجع الأجنبية :

1. Ahmed, A., and S. Duellman, 2011, "Evidence on the role of accounting conservatism in monitoring managers' investment decisions", *Accounting and Finance* 51: 609–633.
2. Ahmed , A ., and , Duellman , S., 2007," Accounting Conservatism and Bord of director characteristics – An empirical analysis" , Journal of Accounting & Economics. 43.
3. Ahmed, K., and D. Henry, 2012, "Accounting conservatism and voluntary corporate governance mechanisms by Australian firms", *Accounting and Finance* 52: 631–662.
4. Allam , H.,Mohammed . A. And , Mahmud , A .,2011 , " Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statemet" International Business Research , 4, (3).
5. Balachandran, S., and P. Mohanram, 2011," Is the decline in the value relevance of accounting driven by increased conservatism?", *Review of accounting studies* 16: 272–301.
6. Bandyopadhyay, S., C. Chen, A. Huang, and R. Jha, 2010, "Accounting Conservatism and the Temporal Trends in Current Earnings' Ability to Predict Future Cash Flows versus Future Earnings: Evidence on the Trade-off between Relevance and Reliability", *Contemporary Accounting Research* 27 (2): 413–460.
7. Basu , 1997 , "The Conservatism Principle and Asymmetric Timeliness of Earnings " , Journal of Accounting & Economics , . 24, Iss . 1 , Dec , pp .3-37.
8. Beatty, A., J. Weber, and J. Yu, 2008, "Conservatism and Debt ", Journal of Accounting and Economics 45: 154–174.
9. Chen,J, Chen,D.,and Chung, H.,2009, "Corporate Control , Corporate Governance and Firm Performance in new Zealand", International Journal of disclosure and governance.3, (.4).
10. Chen, Q., T. Hemmer and A. Zhang, 2007, "On the Relation between Conservatism in Accounting Standards and Incentives for Earnings Managemen"t, *Journal of Accounting Research* 45(3): 541-565.

11. Cillan, S. L., 2006 , " Recent Development in Corporate Governance : An Overview " , Journal of Corporate Finance,.12.
12. Cohen, J., et al., 2002, "Corporate Governance and the audit Process, Contemporary Accounting Research", CAAA, (Winter), 19,(4), P:573.
13. Cullinana, C., F. Wangb, P. Wangb, and J. Zhangb, 2012, "Ownership structure and accounting conservatism in China", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation* 21:1– 16.
14. Darrat, A., S. Gray and Y. Wu, 2011, Does Board Composition Affect the Risk of Bankruptcy?, working paper, *available* at www.ssrn.com.
15. Denis , D., K.,2010 " Twenty-Five years of Corporate Governance " , Research and accounting Review of Financial Economics.10.
16. Easton,P., and J . Pae,2007 " Accounting Conservatism and the Relationship Between returns and accounting data", Review of Accounting Studies, (9).
17. Francis, B., I. Hasan, and Q. Wu, 2013, "The Benefits of Conservative Accounting to Shareholders: Evidence from the Financial Crisis", Accounting Horizons 7(2): 319–346.
18. Hamdan, A., M. Abzakh, and M. Al-Ataibi, 2011," Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statements", *International Business Research* 4(3): 145-155.
19. Hossein Kazemi, 2011 " Investigation the Relationship Between Conservatism Accounting and Earning Attributes ", World Applied Sciences Journal 12 (9) .
20. Lara, J., B. Osma and F. Penalva, 2011," Conditional conservatism and cost of capital", *Review of Accounting Studies* 16: 247–271.
21. Lara .j.Osma.B.& Penalva. F ,(2009),"Accounting conservatism and corporate governance",Review of Accounting Studies,14 (1):161-201 .
22. Lara .j.Osma.B.& Penalva. F ,(2007)," Board of Directors Characteristics and Conditional Accounting conservatism :

Spanish Evidence",European Accounting Review,16 (4):727-755

23. Lim, R., 2011, "Are corporate governance attributes associated with accounting conservatism?", *Accounting and Finance* 51: 1007–1030.
24. McInnis, J., and D. Collins, 2011," The effect of cash flow forecasts on accrual quality and benchmark beating", *Journal of Accounting and Economics* 51 (3): 219–239.
25. Moeinaddin, M., H. Dehnavi, and H. Abadi, 2012, "The Relationship between Firm Size, Debt Contracts and the Nature of the Operations with the Accounting Conservatism", *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business* 4(6): 628-645.
26. Nikolaev, V., 2009," Debt Covenants and Accounting Conservatism", *Journal of Accounting Research* 48(1):137-176.
27. Wang, R., 2013, "Operating Risk and Accounting Conservatism: An Empirical Study", *The International Journal of Business and Finance Research* 7 (1): 55-68.
28. Watts,R., 2003a, " Coservatism in Accounting part 1: Explination and Implication", Accounting Horizons , (17,3); 207-221.
29. Watts, R., 2003, Conservatism in Accounting Part II: Evidence and Research Opportunities. *Accounting Horizons* 17 (4): 287-301.
30. Zhang , J., 2008, "The Contracting Benefits of Accounting Conservatism to Lender and Borrowers ", Journal of Accounting & Economics , Vol . 27.

قائمة استقصـــــــــــــاء

يقوم الباحث بإعداد بحث بعنوان

" أثر تطبيق مبادئ حوكمة بازل علي مستوي التحفظ المحاسبي فى التقارير المالية : دراسة تطبيقية علي البنوك السعودية "

ويهدف هذا البحث إلى دراسة مدى تطبيق مبادئ حوكمة بازل وتأثيرها على مستوى تطبيق التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية المنشورة في البنوك السعودية ، ونظراً لأن قيمة ونجاح أي بحث علمي لا يتحقق إلا من خلال ربط الجانب الأكاديمي والجانب التطبيقي، لذا فإن الباحث يحاول من خلال قائمة الإستقصاء أو الإستبيان معرفة وجهة نظر سيادتكم في الأمور الواردة بالقائمة .

ويؤكد الباحث على أن مساهماتكم في هذا البحث عن طريق تخصيص بعض من وقتكم الثمين وإمدادنا بالبيانات المطلوبة هو الأساس الذى سيترتب علية نجاح هذا البحث ونؤكد لسيادتكم أن هذه البيانات لن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط .

ويقدم الباحث جزيل الشكر لحسن تعاونكم .

الباحث

د . عبدالعال مصطفى ابو الفضل

a.aboelfadl@yahoo.com

البيانات الشخصية (اختياري)

الاسم :

المؤهل العلمي :

الوظـــيفـــة :

مبادئ الحوكمة بازل	آليات تحقيق مبادئ الحوكمة بازل	موافق تماماً	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق تماماً
المبدأ الأول يجب أن يكون أعضاء مجلس الادارة مؤهلين...	١. أعضاء مجلس الادارة مؤهلين لمراكزهم الوظيفية والقدرة على ادارة العمل بالبنك.					
	٢. يتم توفير آلية تكفل تجنب تضارب المصالح.					
	٣. يقوم مجلس الادارة بتشكيل لجان لمساعدته (لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية ولجنة ادارة المخاطر ولجنة الأجور)					
	٤. أعضاء مجلس الادارة على دراية تامة بالحوكمة .					
	٥. يقوم أعضاء مجلس الادارة بصياغة استراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر					
	٦. يقوم أعضاء مجلس الادارة باختيار وتعيين ومراقبة المديرين التنفيذيين.					
	٧. أعضاء مجلس الادارة على دراية كافية بمبادئ وأسس الأنشطة المالية للبنك التى يجب اتباعها وبالبيئة التشريعية.					
المبدأ الثانى يجب أن يوافق ويراقب مجلس الادارة الأهداف الاستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل أخذا فى الاعتبار مصالح اصحاب المصلحة..	١. يوافق ويراقب مجلس الادارة على الأهداف الاستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل.					
	٢. يأخذ أعضاء مجلس الادارة فى الاعتبار مصالح اصحاب المصلحة.					
	٣. يتأكد مجلس الادارة من أن الادارة التنفيذية تطبق السياسات الاستراتيجية للبنك.					
	٤. يتأكد مجلس الادارة من أن الادارة التنفيذية تمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التى تضعف الحوكمة .					
	٥. يوفر مجلس الادارة الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدوا تقارير عن ممارسات غير قانونية.					
	٦. هناك رقابة على حالات تعارض المصالح الخاصة بالمديرين وأعضاء مجلس الادارة					

مبادئ الحوكمة بازل	آليات تحقيق مبادئ الحوكمة بازل	موافق تماماً	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق تماماً
المبدأ الثالث يجب على مجلس الادارة أن يضع حدودا واضحة للمسئوليات ...	١. يضع مجلس الادارة حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة فى البنك لأنفسهم.					
	٢. يضع مجلس الادارة حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة فى البنك للإدارة العليا والمديرين والعاملين.					
	٣. يضع مجلس الادارة هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسئوليات.					
	٤. يتم التأكد من سلامة النظم المحاسبية والتقارير المالية للبنك بما في ذلك الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية .					
المبدأ الرابع يجب أن يتأكد مجلس الادارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية...	١. يضع مجلس الادارة مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس.					
	٢. يمتلك المسئولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك.					
	٣. تتم أنشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التى وضعها مجلس الادارة.					
	٤. تتم أنشطة البنك وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية .					
المبدأ الخامس يجب على مجلس الادارة أن يقر باستقلال مراقبى الحسابات ...	١. يضع مجلس الادارة آليات تدعم استقلال مراقب الحسابات.					
	٢. يضع مجلس الادارة آليات تدعم نظام الرقابة الداخلية.					
	٣. تقر الإدارة العليا للبنك بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية.					
	٤. تقر الإدارة العليا للبنك بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الخارجية.					
	٥. يعمل مجلس الإدارة على ممارسة مراقبى الحسابات الخارجيين عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة.					
	٦. يعمل مجلس الإدارة على مشاركة مراقبى الحسابات الخارجيين فى عمليات الرقابة الداخلية بالبنك المرتبطة بالإفصاح فى القوائم المالية					
	٧. تقوم لجنة المراجعة الداخلية بكتابة التقارير مباشرة الى مجلس الادارة .					

مبادئ الحوكمة بازل	آليات تحقيق مبادئ الحوكمة بازل	موافق تماماً	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق تماماً
المبدأ السادس يتأكد مجلس الادارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع أهداف واستراتيجية البنك..	١. يعمل مجلس الادارة على تناسب سياسات الأجور مع أهداف واستراتيجية البنك فى الأجل الطويل.					
	٢. يعمل مجلس الادارة على تناسب سياسات المكافآت مع أهداف واستراتيجية البنك فى الأجل الطويل.					
	٣. ترتبط حوافز الادارة العليا بأهداف البنك فى الأجل الطويل.					
	٤. ترتبط حوافز المديرين التنفيذيين بأهداف البنك فى الأجل الطويل.					

مبادئ حوكمة بازل	آليات تحقيق مبادئ حوكمة بازل	موافق تماماً	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق تماماً
المبدأ السابع تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة..	١. يتم الإفصاح فى الوقت المناسب والدقيق من خلال التقارير الدورية والسنوية.					
	٢. يتم الإفصاح عن كافة البيانات المتعلقة بالأمور المالية للبنك.					
	٣. يتم الإفصاح فى الوقت المناسب والدقيق من خلال موقع البنك على الإنترنت .					
	٤. يتم الإفصاح عن وجود أي مصالح خاصة بأعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين					
	٥. يتم الإفصاح عن معلومات كافية عن هيكل ملكية البنك .					
	٦. يتم الإفصاح عن معلومات كافية عن أهداف البنك					
	٧. هناك إفصاح عام ملائم لكافة اصحاب المصالح في البنك .					
	٨. يتم الإفصاح عن مؤهلات أعضاء مجلس الادارة والمديرين واللجان.					
	٩. يتم الإفصاح عنها المعلومات المتعلقة بالمخاطر والمراجعة الداخلية.					
	١٠. يتم الإفصاح عن هيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين والمديرين .					

مبادئ الحوكمة بازل	آليات تحقيق مبادئ الحوكمة بازل	موافق تماما	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق تماما
المبدأ الثامن	١. يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك					
يجب ان يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية..	٢. يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا البيئة التشريعية التى يعمل من خلالها البنك.					
	٣. لا يقوم البنك بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون خدمات وأنشطة يوفرها لهم لممارسة أنشطة غير مشروعة.					
	٤. لايتعرض البنك لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر .					

قياس تأثير مبادئ حوكمة بازل على مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي.

مبادئ الحوكمة في البنوك	قياس تأثير مبادئ الحوكمة على مستوى التحفظ المحاسبي.	موافق تماماً	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق تماماً
المبدأ الأول	١. تأهيل أعضاء مجلس الادارة والدراية بالحوكمة وتشكيل لجان لمساعدته وتجنب تضارب المصالح يؤدي الى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي.					
المبدأ الثاني	٢. مراقبة مجلس الادارة الأهداف الاستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل أخذا فى الاعتبار مصالح حملة الأسهم و أن الادارة التنفيذية تطبق السياسات الاستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التى تضعف الحوكمة يؤدي الى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي.					
المبدأ الثالث	٣. قيام مجلس الادارة بوضع حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة فى البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين و هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسئوليات يؤدي الى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي.					
المبدأ الرابع	٤. وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة مجلس الادارة وامتلاك المسئولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك وان أنشطتة تتم وفقا للسياسات والنظم التى وضعها مجلس الادارة ووفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية يؤدي الى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي.					
المبدأ الخامس	٥. استقلال مراقب الحسابات و الرقابة الداخلية وإقرار ادارة البنك بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية و التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالى للبنك فى جميع جوانبه من خلال التأكد من أن مراقبى الحسابات الخارجيين يمارسوا عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة وانهم يشاركوا فى عمليات الرقابة الداخلية بالبنك المرتبطة بالإفصاح فى القوائم المالية يؤدي الى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي.					
المبدأ السادس	٦. قيام مجلس الادارة بالتأكد من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف واستراتيجية البنك فى الأجل الطويل وان ترتبط حوافز الادارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك فى الأجل الطويل يؤدي الى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي.					
المبدأ السابع	٧.الافصاح والشفافية يؤدي الى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي.					
المبدأ الثامن	٨. تفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التى يعمل من خلالها وللمخاطر القانونية التي يمكن ان يتعرض لها البنك بشكل غير مباشر يؤدي الى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي.					